توزع مجاناً

تطوير

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

العدد ٦٣
١٤٣٢هـ
ISSUE 63
2011

ورشة عمل كبرى في ١٥ قطاعاً تنموياً تغيّر وجه الرياض

صيغ لتفعيل التراث تضمن استدامة أثره بين سكان الرياض

تجارب ثريّة في مسيرة التنمية العمرانية بالرياض

صورة جوية لمنطقة قصر الحكم في وسط مدينة الرياض منتصف التسعينات الهجرية.

يسمح بإعادة النشر مع الإشارة إلى المصدر

تطوير Tatweer
tatweer@arriyadh.net

مجلة دورية فصلية تصدر عن
الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
Published by
Arriyadh Development Authority

رقم الإيداع ١٤/٠١٢٤ ردمد ٧٠٩-١٣١٩ ISSN 1319-709
المراسلات: مدير عام الدراسات والمعلومات بالهيئة
ص.ب. ٩٤٥٠١ - الرياض ١١٦١٤ - المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٨٨٣٣٣١ فاكس ٤٨٢٩٣٣١
P.O.Box. 94501 - Arriyadh 11614
Kingdom of Saudia Arabia
Tel. 4883331 Fax. 4829331

التصميم والإنتاج الفني:
الطارق للإعلام attariq COMMUNICATIONS
هاتف: Tel: +966 1 4555520
فاكس: Fax: +966 1 4538533

www.arriyadh.com

بسم الله الرحمن الرحيم

عبد اللطيف بن عبد الملك آل الشيخ
عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

يمثل تراث الأمم أحد منجزاتها الحضارية، وأداتها لتشكيل الهوية الحقيقية للمجتمع، ونافذة للتعريف بثقافته وحضارته، كما أن العناية بالتراث والمحافظة عليه، له أبعاده الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي يمتد تأثيرها للأجيال المقبلة.

ومن هذا المنطلق، عملت الهيئة على إحداث نقلة نوعية في مفهوم التعامل مع التراث المحلي، تخرج من النمط التقليدي، إلى نظرة أشمل وأعمق، ترى في التراث منجزاً حضارياً فاعلاً، يساهم ليس في صياغة الحاضر فقط، بل في استشراف المستقبل أيضاً.

فإلى جانب دور التراث في إبراز المكانة السياسية للرياض كعاصمة البلاد، فإن الحفاظ عليه يحقق جانباً مهماً من متطلبات التطوير الحضري، من خلال ترسيخه لعنصر الهوية العمرانية للمدينة، عبر إبراز جماليات هذه الهوية، إضافة إلى دور التراث في دعم التنمية الثقافية والاجتماعية.

وقد أخذت عناية الهيئة بالتراث، صوراً متعددة، غير أنه يمكن حصرها في محورين أساسيَّين، تمثل الأول في تضمين متطلبات تنمية العمارة التراثية للمدينة في جميع برامج التطوير التي تقوم عليها الهيئة في إطار معاصر، مثلما جرى في المنطقة المركزية في حي السفارات، وإسكان منسوبي وزارة الخارجية، ومشاريع المساجد التي أنشأتها الهيئة، ومقار المحكمة العامة والمحكمة الجزائية.

أما المسار الثاني، فخصصت ضمنه الهيئة، برامج تطوير تعنى بالتنمية التراثية في المدينة، توزعت ما بين الدراسات والأبحاث، والمسوحات الميدانية للجوانب التراثية، ووضع التنظيمات الحضرية الكفيلة بالحفاظ على المنشآت التراثية ونسيجها العام في المدينة.

وفي هذا الإطار، طورت الهيئة صيغاً حديثة من العمارة التراثية، استحدثت بموجبها أنشطة وظيفية للمنشآت التراثية، عبر تحويلها إلى متاحف مفتوحة، مثلما جرى في قصر المصمك، وقصر المربع، وقصور الدرعية التاريخية، إضافة إلى إنشاء نماذج من العمارة التراثية الحديثة في إطار معاصر، وهو ما تجسّد في مسجد المدي في مركز الملك عبد العزيز التاريخي الذي تم بناؤه باستخدام الطوب الطيني المضغوط، في الوقت الذي تعمل فيه على تأسيس معهد للبناء بالطين في الدرعية التاريخية، والإعداد لإنشاء معاهد للحرف التقليدية، وعقد الدورات التطبيقية في هذا المجال.

وفي السياق ذاته، تشكل برامج التطوير الحضري التراثي، أحد صور عناية الهيئة بالتنمية التراثية في المدينة، حيث نفذت الهيئة مجموعة من برامج التطوير الحضري الاستراتيجي ذات الطبيعة التراثية والقيمة الوطنية العالية في المدينة، كبرنامج تطوير منطقة قصر الحكم، ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي، وبرنامج تطوير الدرعية التاريخية، وبرنامج تطوير حي الدحو.

تناولها اجتماع الهيئة الأول لعام ١٤٣٢هـ

الرياض تسابق الزمن عبر ٥٩ من كبرى مشاريع التنمية في ١٥ قطاعاً حيوياً

درجت مدينة الرياض على الإنجاز المتواصل، فلا تكاد تنهي مرحلة حتى تبدأ في أخرى، ولا يكاد ينتهي عام، حتى تبدأ الذي يليه بجملة من المشاريع والأعمال في مختلف المواقع، وفي كافة القطاعات، وكأنها في سباق مع الزمن في طريق غير متناهي مكلل بالنجاحات والإنجازات.

عام ١٤٣٢هـ بدأته مدينة الرياض، بجملة من المشاريع الكبرى التي استعرضها الاجتماع المشترك للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض واللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز في مساء الثلاثاء ٢٩ محرم ١٤٣٢هـ، بمقر الهيئة بحي السفارات، وشمل جملة من المشاريع الكبرى بلغت ٥٩ مشروعاً تنموياً في ١٥ قطاعاً حيوياً.

توزعت المشاريع التنموية التي ناقش الاجتماع مجريات سير العمل فيها بين قطاعات المياه والطاقة والصحة والتعليم والثقافة والسياحة والبيئة، وشبكات الطرق، والخدمات العامة، والمرافق الترويحية والسياحية، والمشاريع الاقتصادية، إلى جانب مشاريع المنشآت الإدارية والثقافية، والمراكز العلمية.

الطريق الدائري الشرقي الثاني

فضمن مشاريع الطرق، أنجزت وزارة النقل، مشروع الطريق الدائري الشرقي (الثاني)، وتم الانتهاء من تنفيذ الطريق الرئيسي الممتد من مخرج ١٨ على الطريق الدائري الجنوبي، مروراً بخشم العان، حتى التقائه بطريق خريص بطول ١٨ كيلو متراً، وتم افتتاحه بشكل جزئي لحركة السيارات، فيما تم إنجاز ٩٨ في المائة من الأعمال التكميلية لهذا الضلع، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذه في الربع الأول من هذا العام ١٤٣٢هـ بمشيئة الله.

كما جرى تنفيذ ٧٥ في المائة من أعمال امتداد الضلع الشرقي من الطريق الدائري الثاني، ابتداءً من خشم العان وحتى التقائه بطريق الخرج بطول ٩,٥ كيلو مترات، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذه في شهر رمضان ١٤٣٢هـ بمشيئة الله.

طريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز

وفي الإطار ذاته، تعمل وزارة النقل على تحسين طريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز ابتداءً من تقاطعه مع طريق الملك فهد غرباً (طريق القصيم) مروراً عبر أرض مطار الملك خالد الدولي حتى يلتقي بالطريق المؤدي لصالات المطار شرقاً بطول ١٧ كيلو متراً، ويتضمن المشروع إنشاء طريق مزدوج، بالإضافة إلى تنفيذ نفقين عند كل من تقاطع طريق الملك عبدالعزيز وطريق أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)، وتنفيذ شبكات تصريف مياه الأمطار والسيول في الطريق، وقد بلغت نسبة الإنجاز في هذا المشروع (٩٩ في المائة) ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع في الربع الأول من هذا العام ١٤٣٢هـ بمشيئة الله.

تقاطعات الطريق الدائري

وتتضمن مشاريع الطرق أيضاً، أعمال تحسين عدد من التقاطعات على الطريق الدائري بمدينة الرياض، حيث تم انجاز ٨٥ في المائة من أعمال تحسين تقاطع طريق الملك عبدالعزيز مع الطريق الدائري الشمالي (مخرج ٥)، كما تم الانتهاء من تنفيذ ٧٥ في المائة من أعمال تقاطع طريق أبي بكر الصديق مع الطريق الدائري الشمالي (مخرج ٦)، فيما تم انجاز ٥٠ في المائة من أعمال تقاطع طريق عثمان بن عفان مع الطريق الدائري الشمالي (مخرج٧)، وقد تم إنجاز ٣٥ في المائة من تقاطع طريق المدينة المنورة مع الطريق الدائري الشرقي (مخرج ١٧). ومن المتوقع الانتهاء منه في بداية الربع الثالث من هذا العام ١٤٣٢هـ بمشيئة الله.

تطوير طريق الملك عبدالله

وفي سياق متصل، تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير طريق الملك عبدالله من غرب طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول، إلى شرق طريق الملك عبدالعزيز بطول خمسة كيلومترات، بهدف زيادة طاقته الاستيعابية من ١٩٠ ألف سيارة إلى ٥٢٠ ألف سيارة يومياً، وتحويله إلى عصب نشاط رئيسي على مستوى المدينة، ومن ثم تهيئته لاستيعاب خط القطار الكهربائي المزمع إنشاؤه مستقبلاً بمشيئة الله.

وقد اكتملت بحمد الله، معظم الأعمال الإنشائية للأنفاق والطريق الرئيسي، وتحويل الخدمات والمرافق العامة في كامل أجزاء المشروع، كما تم الانتهاء من أعمال تدعيم جسر تقاطع طريق الملك فهد مع طريق الملك عبدالله، وأعمال الحفر تحت الجسر، ويجري حاليا إكمال الأعمال الخرسانية للنفق وأعمال التنسيق الزراعي والرصف وتنسيق المواقع على طول الطريق.

وتبلغ نسبة الإنجاز ٨٠ في المائة ويتوقع الانتهاء من المشروع خلال الربع الثاني من هذا العام ١٤٣٢هـ بمشيئة الله.

وفي الإطار ذاته، بدأت الهيئة، أعمال تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير طريق الملك عبدالله، ابتداءً من شرق طريق الملك عبدالعزيز، حتى شرق شارع خالد بن الوليد، بطول يبلغ ٨,٣ كيلومترات تقريباً.

ويشتمل نطاق العمل في هذه المرحلة، على تنفيذ نفق عند تقاطع الطريق مع شارع خالد بن الوليد، ورفع مستوى النفقين الواقعين في تقاطع الطريق مع كل من طريق أبي بكر الصديق، وطريق عثمان بن عفان (رضي الله عنهما) وتحسين حركة السير والالتفاف فيهما. كما يجري حالياً عمل التحويلات المرورية، والبدء في أعمال تنفيذ النفق الواقع في تقاطع طريق الملك عبدالله مع شارع خالد بن الوليد.

جسر طريق الملك عبدالعزيز

كما تقوم الهيئة، بالإعداد للبدء في تنفيذ الجسر الواقع على طريق الملك عبدالعزيز في تقاطعه مع طريق الملك عبدالله ويبلغ طوله ٧٣٠ متراً، وسيتيح هذا الجسر حركة حرة باتجاه الشمال والجنوب على طريق الملك عبدالعزيز، وسيخدم ما يقارب ٢٠٠ ألف سيارة في اليوم، كما سيتكامل تنفيذ هذا الجسر في هذا التقاطع مع النفق الذي ستقوم الهيئة بتنفيذه على تقاطع طريق الملك عبدالعزيز مع طريق العروبة.

جسر طريق أبي بكر الصديق

وفي الإطار ذاته، تعتزم الهيئة تنفيذ جسر على طريق أبي بكر الصديق في تقاطعه مع طريق الملك عبدالله، بطول ٨٥٩ متراً، وسيتيح هذا الجسر بمشيئة الله، حركة حرة باتجاه الشمال والجنوب على طريق أبي بكر الصديق، ويتكامل تنفيذ هذا الجسر مع تنفيذ امتداد طريق أبي بكر الصديق عبر قاعدة الرياض الجوية.

طرق قاعدة الرياض الجوية

وفي جانب متصل، تعمل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، على تنفيذ مشروع امتداد طريق أبي بكر الصديق من جنوب طريق الملك عبدالله حتى التقائه مع طريق صلاح الدين الأيوبي وطريق الملك عبدالعزيز بطول ٤,٩ كيلو مترات، إلى جانب طريق العروبة من تقاطعه مع طريق الملك عبدالعزيز، حتى التقائه مع طريق عبدالرحمن الغافقي عند تقاطعه مع الطريق الدائري الشرقي، بطول ستة كيلومترات.

وسيساهم هذان الطريقان بعد تنفيذهما في خدمة ما يربو على ٥٦٠ ألف سيارة في اليوم، وسيكون لهما بمشيئة الله، أثراً إيجابياً، وإسهاماً كبيراً، في تخفيف حجم الحركة المرورية على كل من طريق مكة المكرمة، والطريق الدائري الشرقي، وطريق الملك عبدالعزيز، وطريق الملك فهد.

وقد تم إنجاز ٣٠ في المائة من المشروع، ومن المتوقع إكمال المشروع بمشيئة الله تعالى بنهاية عام ١٤٣٣هـ.

أنفاق طريق ديراب

من جهتها تقوم أمانة منطقة الرياض بتنفيذ مشروع أنفاق طريق ديراب التي يبلغ عددها ثلاثة أنفاق، حيث تم إنجاز ٩٨ في المائة من أعمال نفق تقاطعي شارع الترمذي، وشارع المثنى بن حارثة، بطول ١٥٠٠متر، فيما تم تنفيذ ٩٧ في المائة من أعمال نفق تقاطعي طريق الإمام مسلم، وشارع الخليل بن أحمد بطول ١٤٧٥متراً، كما تم إنجاز ٤٥ في المائة من أعمال نفق تقاطع شارع حمزة بن عبدالمطلب، وشارع الصحراء بطول ٥٨٥م.

ويتضمن المشروع تنفيذ التجهيزات اللاّزمة لتأمين سلامة الحركة المرورية وحركة المشاة، إضافة إلى توفير النظام الإرشادي والتوجيهي لحركة المركبات، وأعمال الرصف وتركيب أعمدة وأبراج الإنارة وأعمال الزراعة والتشجير وأنظمة الري، وتنفيذ شبكات تصريف مياه الأمطار والسيول وتحويل الخدمات وأنظمة التحكم المروري، وتوفير المواقف على جانبي الطريق، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال هذا العام ١٤٣٢هـ بإذن الله تعالى .

محطة رأس الزور

وفي قطاع المياه، أرست وزارة المياه والكهرباء، عقد إنشاء محطة رأس الزور لتحلية المياه المالحة وتوليد الطاقة الكهربائية بتكاليف إجمالية تجاوزت ١٥,٦ مليار ريال وذلك لإنتاج ١,٠٢٥ مليون متر مكعب من المياه المحلاة يومياً، إضافة لنحو ٢,٤٠٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية، وستعمل هذه المحطة على تخصيص ٨٠٠ ألف متر مكعب من المياه يومياً لمدينة الرياض، ويتوقع الانتهاء من تشييدها في منتصف عام ١٤٣٥ هـ بمشيئة الله.

وفي السياق ذاته، أرست الوزارة، مشروع نقل المياه المحلاة من محطة رأس الزور إلى الرياض بتكاليف بلغت تسعة مليارات ريال، وسيتم من خلال هذا المشروع نقل ٩٠ في المائة من إنتاج المحطة من المياه للرياض، فضلاً عن إنتاج ١٠٠٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية ونقلها أيضاً إلى العاصمة، والمحافظات الأخرى في المنطقة.

ويتوقع الانتهاء من مشروع نقل المياه والكهرباء، في منتصف عام ١٤٣٤هـ بمشيئة الله، وستضيف تلك المياه المخصصة لمدينة الرياض نحو ٤٥ في المائة من استهلاك المدينة لمياه الشرب.

خزانات استراتيجية للمياه

من جانب آخر، تقوم شركة المياه الوطنية، بتشييد خزانات استراتيجية ومحلية جديدة للمياه، وتوسعة الخزانات الحالية بسعة إجمالية قدرها ١,٤٦٥ مليون متر مكعب، لتضيف ما نسبته ٣٠ في المائة من الطاقة التخزينية للمدينة، بعد اكتمال هذه المشاريع التي سيستغرق تنفيذها نحو أربع سنوات، وتبلغ تكاليفها نحو ٥٠٠ مليون ريال.

خطوط نقل وتوزيع المياه

كما تقوم شركة المياه الوطنية بتنفيذ خطوط لنقل وتوزيع المياه داخل مدينة الرياض بإجمالي أطوال ٣٦٢ كيلو متراً، حيث تم ترسية جميع العقود التي تتفاوت نسبة الانجاز فيها من مشروع لآخر، وتبلغ تكلفة هذه المشاريع ملياري ريال، ويتوقع أن يكتمل دخولها إلى الخدمة مطلع عام ١٤٣٥هـ بمشيئة الله.

محطة الطاقة العاشرة

وفي جانب الكهرباء أيضاً، دشنت الشركة السعودية للكهرباء مشروعها لإنشاء الوحدتين الأولى والثانية من محطة الكهرباء العاشرة الواقعة في جنوب مدينة الرياض على طريق الخرج، وقد بلغت تكاليف المحطة أكثر من ١١ مليار ريال، وتبلغ قدرتها ١٧٨٨ ميجاوات (عند ٥٠ درجة مئوية). وسيتوالى دخول الوحدات الجديدة الأخرى حتى اكتمالها بمشيئة الله في غضون سبعة أشهر.

وتبلغ تكلفة ربط المحطة بالشبكة والتمديدات الكهربائية نحو ١,٢ مليار ريال، وسيتزامن تشغيلها مع أولى مراحل تشغيل المحطة.

محطة الطاقة الحادية عشرة

كما قامت الشركة السعودية للكهرباء، بتوقيع عقد مشروع محطة الطاقة الكهربائية الحادية عشرة مع تحالف استثماري من القطاع الخاص، وتبلغ قدرة إنتاج هذا المشروع ١٧٣٠ميجاوات، وتقع المحطة غرب مدينة الرياض خارج النطاق العمراني، حيث سيتم إدخالها في الخدمة قبل منتصف عام ١٤٣٤هـ بمشيئة الله.

نقل مياه الصرف من منفوحة

كما تقوم شركة المياه الوطنية، بتنفيذ مشروع الخط الناقل من محطة منفوحة إلى محطة الحاير، والذي يشتمل على تنفيذ عبارة صندوقية من الخرسانة المسلحة بطول ٢٣ كيلو متراً، إضافة إلى شق قناة بطريقة الثقب الأفقي بطول ١١ كيلومتراً، بتكلفة تبلغ ٣٦٠ مليون ريال. وقد بلغت نسبة الانجاز ٧١ في المائة في مشروع الخط الناقل، بينما يجري طرح الجزء الثاني من المشروع.

وقد استكملت شركة المياه الوطنية تنفيذ الجزء المتبقي من الخط الرئيسي (NZ) الناقل لمياه الصرف الصحي بحي النظيم شرق مدينة الرياض، وتم خلاله تنفيذ خطوط بطول إجمالي نحو ٧,٨ كيلومترات، بتكلفة ٥٢ مليون ريال.

كما تم تشغيل نقطة تفريغ صهاريج الصرف الصحي شرق مدينة الرياض، بطاقة يومية نحو ٣٧ ألف متر مكعب، وتم وصلها بخط الصرف الصحي الرئيسي، ونقل مياه الصرف ومعالجتها في محطة المعالجة في هيت، وبذلك تم إغلاق مكب الصرف الصحي شرق النظيم ونقطة التفريغ المؤقتة بحي الفلاح.

محطة معالجة المياه بالحاير وهيت

وفي جانب مشاريع الصرف الصحي، يجري العمل على إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في كل من ضاحيتي الحاير وهيت، حيث تجري أعمال تنفيذ المرحلة الأولى من محطة المعالجة بجنوب الحائر، في الوقت الذي أنهت فيه الشركة أعمال المرحلة الأولى والثانية من محطة المعالجة بهيت، وبدأ تشغيلها بطاقة استيعابية بلغت ٢٠٠ ألف متر مكعب في اليوم، فيما تم طرح المرحلة الثالثة والرابعة للتنفيذ بطاقة استيعابية تبلغ ٢٠٠ ألف متر مكعب في اليوم، على أن يتم ترسيتها قريباً بمشيئة الله.

شبكات الصرف الصحي

وحالياً تعمل شركة المياه الوطنية، على تنفيذ شبكات صرف صحي جديدة بطول ٣٧٥٥ كيلو متراً، وبتكلفة إجمالية تبلغ نحو ٢,٥ مليار ريال، تتضمن تنفيذ ٣١ ألف توصيلة منزلية، على أن تدخل جميع هذه الشبكات الجديدة في الخدمة خلال الأربع سنوات القادمة حتى عام ١٤٣٥هـ، لتغطي مساحة قدرها ٢٨٥ كيلو متراً مربعاً، ويصبح إجمالي مساحة المناطق المغطاة بشبكات الصرف الصحي في المدينة نحو ٦٦٠ كيلومتراً مربعاً.

نقل المياه المعالجة في الشمال الغربي

وفي الإطار ذاته، يجري العمل حالياً على تنفيذ أحد مشاريع إعادة استعمال المياه المعالجة من قبل شركة المياه الوطنية، ويتمثل في نقل المياه المعالجة في الشمال الغربي بطول إجمالي يبلغ ١٨,٣ كيلو متراً، وبتكلفة تقديرية بلغت ٢٩,٥ مليون ريال. وتبلغ نسبة الانجاز ٧٠ في المائة.

تصريف السيول

وفي جانب مشاريع السيول وخفض منسوب المياه الأرضية، قامت أمانة منطقة الرياض بطرح ٢١ مشروعاً خلال العامين ١٤٣٠ ـ ١٤٣١هـ، بلغت تكلفتها الإجمالية ١،٠٣٧مليار ريال، ويجري حالياً تنفيذ ١١ مشروعاً بتكلفة تتجاوز ٤١٥ مليون ريال، كما تمت ترسية سبعة مشاريع أخرى بتكلفة بلغت ١٦٦ مليون ريال، وهناك مشروع آخر تحت الترسية بتكلفة ٣٨ مليون ريال، فيما يجري استكمال ترسية مشروعين تصل كلفتهما إلى ١٢٠ مليون ريال ريثما يتم اعتماد ميزانيتهما. وقد أنهت الأمانة مؤخراً الدراسات اللازمة لستة مشاريع جديدة لتصريف السيول في مدينة الرياض، وتم طرحها للتنفيذ.

شبكة المياه الأرضية

أما فيما يتعلق بمشروع معالجة ارتفاع منسوب المياه الأرضية الذي تقوم عليه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، فقد شارف على الانتهاء تنفيذ شبكات في أجزاء من أحياء: الصحافة والفلاح والنفل والواحة والغدير والربيع والمغرزات وبدر وطويق، بطول بلغ ٧٢ كيلو متراً. فيما تم تنفيذ ٥٨ في المائة من تلك الشبكات في أجزاء من أحياء الربيع والياسمين والوادي وطويق بطول ٣٦ كيلو متراً، ومن المتوقع إنجازها بإذن الله في نهاية العام ١٤٣٢ هـ.

كما تمت ترسية مشروع تخفيض منسوب المياه الأرضية في أجزاء من أحياء: الصحافة والندى والياسمين بطول ٣١ كيلو متراً، ومن المتوقع البدء في تنفيذها بعد اكتمال تنفيذ خطوط السيول المحيطة بتلك المناطق ليتم صرف المياه إليها.

توسعة مدينة الملك عبدالعزيز الطبية

وفي جانب المشاريع الصحية التي تشهدها الرياض، تقوم الشؤون الصحية بالحرس الوطني بتنفيذ عدد من المشاريع داخل مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالرياض، وأبرزها: مستشفى الملك عبدالله التخصصي للأطفال بطاقة سريرية تبلغ ٨١٦ سريراً، حيث يعتبر المستشفى الأول من نوعه على مستوى المملكة في علاج أمراض الأطفال المستعصية وتبلغ نسبة الإنجاز في المشروع ٢٠ في المائة.

كما يجري العمل على توسعة العيادات الملكية، حيث أنجز منها ٩٠ في المائة، إضافة إلى توسعة وتطوير مركز الطوارئ بالمدينة الطبية، بطاقة سريرية تبلغ ٤٥ سريراً، أنجز منها ٥٠ في المائة، فضلاً عن تنفيذ عدد آخر من المشاريع من أبرزها: توسعة قسم تصوير القلب، ووحدتي العناية المركزة للأطفال والبالغين، وإنشاء مبنى البرنامج الوطني لسلامة الأسرة، والمركز الوطني لزراعة الأعضاء بطاقة استيعابية تبلغ ٥٩ سريراً، إضافة إلى مركز لعلاج السرطان بطاقة استيعابية تبلغ ٩٥ سريراً، ومركز للعلاج الطبيعي، ومركز علاج السكري، والمختبر المركزي، ومركزاً للعناية بالإصابات بطاقة استيعابية تبلغ ١٧١ سريراً، في الوقت الذي يجري فيه العمل على تنفيذ مشروع الإسكان الجديد للموظفين في المستشفى بسعة ٥٦ شقة.

٤ مستشفيات جديدة

وبدورها تقوم وزارة الصحة، بإنشاء مستشفى في جنوب مدينة الرياض تبلغ سعته ٢٠٠ سرير، بتكلفة إجمالية تتجاوز ٨٥ مليون ريال، وبلغت نسبة الإنجاز فيه ٩٢ في المائة. كما تقوم بإنشاء مستشفى في شرق مدينة الرياض في حي الروابي على طريق الإمام أحمد بن حنبل بسعة سريرية تبلغ ٥٠٠ سرير، وبتكلفة إجمالية تتجاوز ٢١٤ مليون ريال، وبلغت نسبة الإنجاز في هذا المشروع ٨٤ في المائة.

وأيضاً تقوم الوزارة بإنشاء مستشفى بسعة تبلغ ٣٠٠ سرير في شمال مدينة الرياض، على طريق الملك خالد باتجاه الشمال قبل تقاطعه مع طريق الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وبتكلفة إجمالية تتجاوز ١٨٦ مليون ريال، وبلغت نسبة الإنجاز في هذا المشروع ١٢ في المائة.

كما يجري الإعداد لإنشاء مستشفى في غرب الرياض بسعة ٥٠٠ سرير، في الوقت الذي تقوم فيه وزارة الصحة حالياً، بتنفيذ ١٩ مركزاً صحياً في مدينة الرياض، بلغ متوسط نسبة الإنجاز فيها ٤٥ في المائة.

واحة الرياض للرعاية الصحية

من جهته، تبنى مركز الأمير سلمان الاجتماعي، إنشاء مستشفى لرعاية المسنين وذوي الأمراض المزمنة على طريق الملك عبدالله بجوار مركز الأمير سلمان الاجتماعي بمساحة تبلغ ٤٥ ألف متر مربع، يشتمل على صالات تأهيلية وعلاجية وغرف وأجنحة للإقامة الطويلة ومركز اجتماعي وغرف مجهزة لمعالجة ذوي الاحتياجات الخاصة. بتكلفة تبلغ ١٥٠ مليون ريال، وهو الآن في مرحلة التشغيل التجريبي.

تطوير مركز الأمير سلمان الاجتماعي

كما يقوم مركز الأمير سلمان الاجتماعي، بتنفيذ مشروع لتوسعة القسم النسائي في المركز، بهدف رفع طاقته الاستيعابية من ٤٠٠ إلى ٢٠٠٠ عضوة، وتشمل هذه التوسعة على إنشاء مركز طبي، ومركز للتدريب، ومركز تجاري وسكني، إضافة إلى قاعة متعددة الأغراض، ومرافق رياضية واجتماعية، وتبلغ نسبة الإنجاز في المشروع ٦٠ في المائة، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذه بنهاية العام ١٤٣٢هـ.

مشاريع جامعة الملك سعود

وفي جانب المشاريع التعليمية والعلمية، تنفذ جامعة الملك سعود، عدد من المشاريع التعليمية والصحية بتكلفة إجمالية تبلغ ١٠ مليارات ريال، وتشمل على: مشاريع المدينة الطبية التي تتضمن توسعة مستشفى الملك خالد الجامعي، وكلية الطب، وإنشاء مراكز متخصصة لأمراض السكر والقلب وطب الأسرة، إضافة إلى توسعة مستشفى الملك عبدالعزيز الجامعي.

كما تشمل مشاريع الجامعة على المدينة الجامعية للبنات، والمرحلة الثانية من مجمع إسكان أعضاء هيئة التدريس، وإنشاء عدد من المباني الأكاديمية وغير الأكاديمية، وتنفيذ مبنى السنة التحضيرية، ومركز الأمير سلطان الثقافي، ومعهد الملك عبدالله للدراسات والبحوث الاستشارية، وتنفيذ المشروع الخاص بالتغذية الكهربائية للمشاريع الجديدة بالمدينة الجامعية، وتتراوح نسب الإنجاز لهذه العناصر بين ٣٠ في المائة إلى ٩٥ في المائة.

جامعة الأميرة نورة

وبدوره شهد العمل في مشروع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للبنات، إنجاز أكثر من ٦٨ في المائة من المشروع الذي يقع ضمن الأراضي المخصصة للمشاريع الحيوية في الجزء الجنوبي الغربي من مطار الملك خالد الدولي، على مساحة تبلغ نحو ثمانية ملايين متر مربع،

ويتضمن المشروع، إنشاء ثلاث كليات طبية، ومبنى المستشفى، وأربع كليات أكاديمية، ونظام داخلي لنقل الطالبات بالقطار يحتوي على محطات يبلغ عددها ١٤ محطة، إضافة إلى سكن لعضوات هيئة التدريس، وسكن لمساعدات هيئة التدريس، ومسجد رئيسي.

كما يشتمل المشروع على توسعة طريق المطار، وامتداد طريق أنس بن مالك باتجاه الشرق. ويتوقع أن يستكمل إنجازه في غضون ثلاثة أشهر بمشيئة الله.

مشاريع جامعة الإمام

من جانبها، تنفذ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عدداً من المشاريع التعليمية ضمن المدينة الجامعية بالرياض حيث تبلغ التكلفة الإجمالية لتلك المشاريع خمسة مليارات ريال، ومن أبرز تلك المشاريع إنشاء مدينة الملك عبدالله للطالبات التي تتسع لـ ٤٢ ألف طالبة، ومشروع إنشاء تسعة مبانٍ للكليات الجديدة للطلاب، ومشروع مباني إسكان أعضاء هيئة التدريس بمرحلتيه الأولى التي تتضمن ٦٢ فيلا، والمرحلة الثانية التي تتضمن ٣٥٠ وحدة سكنية. وتتراوح نسب الإنجاز بين ٢٢ في المائة إلى ٧٠ في المائة.

جامعة الملك سعود الصحية

وفي جانب متصل، يجري إنشاء جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز الصحية بالحرس الوطني، في شرق مدينة الرياض ضمن مدينة الملك عبدالعزيز الطبية، وتبلغ طاقة الجامعة الاستيعابية ١٠ آلاف طالب، وتم إنجاز ٥٠ في المائة من هذا المشروع.

جامعات أهلية

كما استعرض الاجتماع سير العمل في مشاريع تنفيذ الجامعات والكليات الأهلية، حيث يجري العمل في تنفيذ ٥ كليات أهلية بنسب إنجاز تتراوح بين ٥ في المائة إلى ٢٥ في المائة. بينما يوجد في مدينة الرياض ٩ جامعات وكليات أهلية قائمة.

كليات ومعاهد للتدريب التقني والمهني

وفي ذات الاتجاه، تعمل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، على إنشاء الكلية التقنية بالرياض (المرحلة الثالثة) بتكلفة إجمالية تزيد على ٨٨ مليون ريال، وقد تم انجاز ٨٨ في المائة من هذا المشروع حتى الآن، إضافة الى مشروع انشاء كلية السياحة والفندقة بالرياض بتكلفة إجمالية تقارب ٧٧ مليون ريال حيث بلغت نسبة الإنجاز ٣٥ في المائة.

المباني المدرسية

ومن جانبها، تقوم وزارة التربية والتعليم حالياً، بإنشاء عدد من المباني المدرسية على مستوى مدينة الرياض للبنين والبنات، حيث يجري بناء ١٦٦ مدرسة (تشمل ٦٦ مدرسة للبنين، و ١٠٠ مدرسة للبنات) في مناطق مختلفة من المدينة بتكلفة إجمالية تزيد على ١،٧ مليار ريال، وتتراوح نسب الإنجاز لهذه المشاريع بين ٢٠ ـ ٥٥ في المائة.

مركز الدراسات البترولية

ومن جهتها تقوم شركة أرامكو على إنشاء مركز الدراسات البترولية ضمن الأراضي المخصصة للمشاريع الحيوية في الجزء الجنوبي الغربي من مطار الملك خالد الدولي. وسيكون المركز عند اكتماله في غضون سنتين بمشيئة الله، مركزاً عالمياً لأبحاث الطاقة والبيئة ودراسات السياسات المستقبلية.

واحة الأمير سلمان للعلوم

يقع مشروع واحة الأمير سلمان للعلوم في الجزء الشمالي الغربي من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على طريق الملك عبدالله في حي الرائد على مساحة إجمالية تبلغ ٢٠٠ ألف متر مربع. وتشرف على المشروع لجنة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار، وعضوية كل من سمو أمين منطقة الرياض، وسعادة عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ورئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة، وتتولى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أعمال الإدارة والإشراف على هذا المشروع.

ويجري تمويل المشروع عن طريق المساهمات والتبرعات من قِبل شركات كبرى لها علاقة بمجالات الطاقة والتقنية ومؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال، وتبلغ تكلفة المشروع ٢٦٨ مليون ريال، وبلغت نسبة الإنجاز فيه ستة في المائة. ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع بنهاية عام ١٤٣٣هـ بمشيئة الله.

فروع الواحة في الأحياء

وفي الإطار ذاته تقوم أمانة منطقة الرياض بتنفيذ أربع واحات للعلوم في حي السويدي (نطاق بلدية العريجاء)، وحي التعاون (نطاق بلدية العليا)، وحي النخيل (نطاق بلدية المعذر)، وحي الدوح (نطاق بلدية طويق). وسيتم في القريب بمشيئة الله استكمال إنشاء أحد عشر موقعاً في أحياء مدينة الرياض ليصبح إجمالي واحات العلوم في مدينة الرياض خمس عشرة واحة.

برنامج تطوير الدرعية التاريخية

وفي جانب المشاريع الثقافية والترويحية والسياحية والبيئية، تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على تنفيذ برنامج تطوير الدرعية التاريخية بالتعاون مع الهيئة العامة للسياحة والآثار، حيث يجري العمل وفقاً للخطة التنفيذية لتطوير الدرعية التاريخية التي تشتمل على ثلاث مجموعات من المشاريع التطويرية في كل من حي الطريف وحي البجيري، بالإضافة إلى مشاريع الطرق ومواقف السيارات وشبكات المرافق العامة.

ففيما يتعلق بأعمال تطوير حي الطريف تم إنجاز ثلاث مراحل رئيسية شملت: أعمال البنية التحتية، والبدء في تنفيذ متحف الدرعية بقصر سلوى، وجامع الإمام محمد بن سعود الأثري، ومركز استقبال الزوار، وجسر الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ومتحف التجارة والمال، والمباني الإدارية (مركز توثيق الدرعية، ومبنى إدارة الطريف)، وسوق الطريف، وترسية أعمال رصف الممرات والساحات داخل حي الطريف وإنارتها وتزويدها باللوحات الإرشادية والتوجيهية والعروض المتحفية والخدمات العامة وتدعيم وترميم المباني الأثرية والتراثية وتُشكل النسيج العمراني للطريف، وأعمال التنسيق الخارجي بالإضافة إلى إنشاء متحف الحياة الاجتماعية، ومتحف الخيل العربية، والمتحف الحربي.

وفي حي البجيري يجري تنفيذ مقر مؤسسة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الثقافية، والمنطقة المركزية، ومسجد الظويهرة، ومتنزه الدرعية في الجزء الواقع في وادي حنيفة، ومن المتوقع اكتمال المشروع في نهاية هذا العام ١٤٣٢هـ بمشيئة الله، فيما اكتملت بحمد الله، أعمال تهيئة الطرق المؤدية إلى الدرعية التاريخية ورصفها وإضاءتها وتوفير مواقف السيارات وتنفيذ شبكات المرافق العامة.

توسعة مكتبة الملك فهد الوطنية

تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالإدارة والإشراف على مشروع توسعة مكتبة الملك فهد الوطنية الذي تبلغ مساحته ٥٦،٨١٧ متراً مربعاً في منطقة العصب المركزي للمدينة ويطل على شارع العليا من جهة الشرق وطريق الملك فهد من جهة الغرب، ويهدف إلى رفع القدرة الاستيعابية لمقتنيات المكتبة من ٦٠٠ ألف كتاب إلى نحو ٢،٤ مليون كتاب.

ويتضمن المشروع، إنشاء ساحة عامة مساحتها ٢٨ ألف متر مربع في الجهة الشرقية من المشروع وإنشاء مبنى لمواقف السيارات من دورين تحت الأرض للموظفين والزوار بمساحة ١٦ ألف متر مربع، تتسع لـ ٣٥٠ موقفاً إضافة إلى ١٧١ موقفاً خارجياً.

ويجري حالياً تنفيذ الهياكل الحديدية في الواجهات الرئيسية وأعمال التشطيبات المعمارية داخل المبنى، وتبلغ نسبة الإنجاز ٦٠ في المائة، ومن المتوقع إكمال المشروع في غضون ٨ أشهر بمشيئة الله.

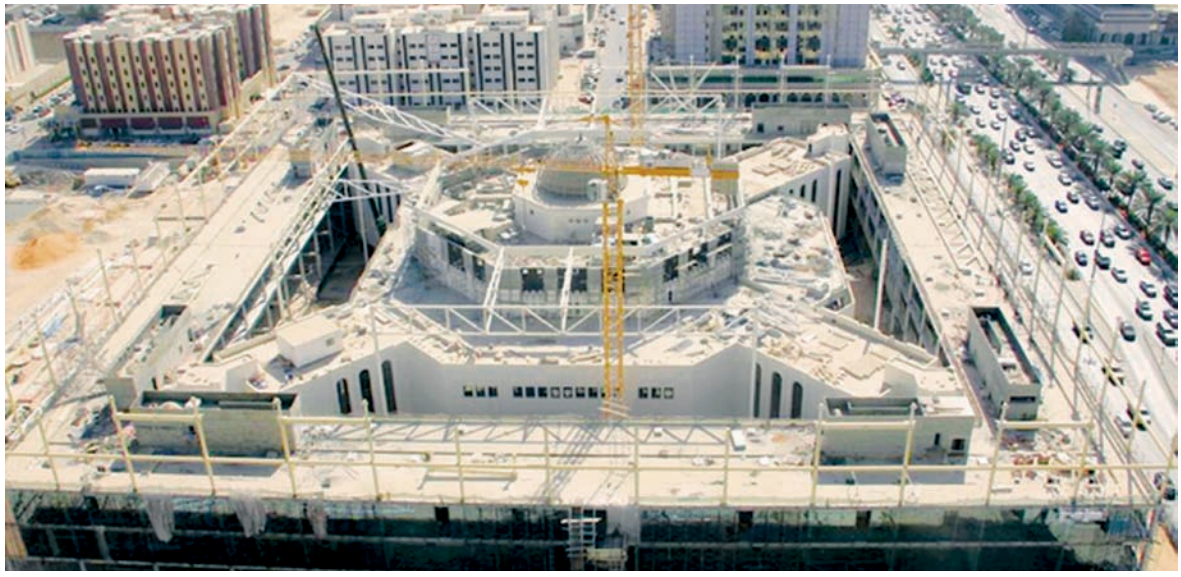

الساحات البلدية

وعلى الصعيد ذاته، شرعت أمانة منطقة الرياض، في إقامة ١٠٠ ساحة بلدية في مختلف أحياء مدينة الرياض، بهدف إيجاد مواقع ترويحية ورياضية داخل الأحياء السكنية، وتوفير متنفس لكافة أفراد الأسرة.

وقد تم إنشاء وافتتاح ٣٥ ساحة بلدية حتى الآن، ويجري تنفيذ ١٥ ساحة بلدية أخرى، ويتوقع أن يستكمل تنفيذ الساحات المتبقية وعددها ٥٠ ساحة في غضون ثلاث سنوات بمشيئة الله.

حدائق الملك عبدالله العالمية

تعمل أمانة منطقة الرياض، على تنفيذ مشروع حدائق الملك عبدالله العالمية، على أرض مساحتها مليوني متر مربع في الجانب الجنوبي الغربي من مدينة الرياض.

ويتكون المشروع من مجموعة من الحدائق العامة ذات الصبغة العلمية والثقافية والبيئية الخاصة، ومن أبرزها الحديقة النباتية ، وتتكون من حديقة داخلية مغطاة، وخارجية مطلة على الوادي، إضافة إلى المتحف النباتي، وبنك البذور، وبنك الجينات، والحدائق العلمية، والتي ستضم الطيور، الفراشات، الطبيعية، والعلوم الجيولوجية، وعلوم الضوء والصوت، وأنواع مختلفة من الزهور، وأدوات ووسائل المعرفة والاكتشاف.

كما ستضم الحديقة الدولية، والحدائق المائية، وممش الوادي، وأبراجاً للمشاهدة، وساحة للاحتفالات، وأماكن للجلوس والتنزه.

وقد بدأ العمل في تنفيذ هذا المشروع الأضخم من نوعه في المنطقة، بأعمال المرحلة الأولى التي تشمل تجهيز الأرض من قطع وردم حسب متطلبات كل عنصر، وأعمال التسوير، ومن المتوقع الانتهاء من هذه المرحلة خلال الربع الأول من العام الحالي ١٤٣٢هـ.

متنزه الملك عبدالله بالملز

يقع منتزه الملك عبدالله في حي الملز في وسط مدينة الرياض، إلى الشمال من ملعب الأمير فيصل بن فهد، وقد قامت أمانة منطقة الرياض بترسية المرحلة الأولى من مشروع المتنزه بتكلفة ١٢٥ مليون ريال، فيما تم طرح المرحلة الثانية وهي منطقة الشباب (الأفراد) تمهيداً لترسيتها في القريب العاجل بإذن الله، وقد بلغت نسبة الإنجاز الفعلية للمشروع ٢٠ في المائة ويتوقع إنجازه في غضون سنتين بمشيئة الله.

متنزه الأمير سلمان في بنبان

يقع متنزه الأمير سلمان في بنبان في الركن الشمالي الغربي من مطار الملك خالد الدولي على مساحة تزيد على ٣,٤ ملايين متر مربع، في شمال مدينة الرياض.

وقد تم إعداد المخطط العام للمتنزه، والذي ترتكز فكرته الأساسية، على المحافظة على طبيعة المتنزه مع توفير كافة الخدمات والأنشطة التي تخدم جميع رواده، كما اكتملت أعمال المرحلة الأولى من المشروع والتي تضمنت تنفيذ أعمال تسوير الموقع، وتمهيد طرقه الداخلية، والمواقف، وإنشاء البوابات.

وحالياً تعمل أمانة منطقة الرياض، على استكمال أعمال المرحلة الثانية والثالثة من المشروع، والتي تشمل عناصر المنتزه الرئيسية، والمتمثلة في كل من: الحديقة الطبيعية، حديقة السفاري، منطقة التخييم بشقيها العائلي والأفراد، منطقة الشاليهات، وكذلك مدينة الألعاب.

وقد بلغت نسبة الإنجاز لهذا المشروع في مرحلته الثانية نحو ٥٢ في المائة، وفي مرحلته الثالثة نحو ستة في المائة.

الأودية الرافدة لوادي حنيفة

أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ضمن برنامج تطوير وادي حنيفة، خطة للتأهيل البيئي للأودية الرافدة لوادي حنيفة، يجري حالياً تنفيذها في كل من وادي نمار ووادي لبن، بنسبة إنجاز بلغت ٤٠ في المائة، ومن المتوقع إكمالها في منتصف عام ١٤٣٣هـ.

كما تم تجهيز وثائق التنفيذ لكل من وادي المهدية، ووادي أوبير، ووادي حريقة، ووادي غبيرة، ووادي صفار تمهيداً لطرحها في منافسة للتنفيذ.

وفي الإطار ذاته، أنهت الهيئة إعداد خطة للتأهيل البيئي لمنطقة بحيرات الحاير والمناطق المحيطة بها، على اعتبارها، المصب النهائي للمياه المصروفة إلى الوادي، كما أعدت التصاميم ووثائق التنفيذ لأعمال المرحلة الأولى من هذه الخطة المُشتملة على أعمال التنظيف، وإزالة المخلفات، وتهذيب مجاري السيول، وتنظيم قنوات المياه الدائمة، والبحيرات، والطرق، وتنسيق خطوط الخدمات والمرافق العامة، وتأهيل كامل المنطقة بما يتوافق مع المخطط الشامل لتطوير وادي حنيفة، وخطة التأهيل البيئي لمنطقة البحيرات، ومن المتوقع طرحها في منافسة للتنفيذ خلال الأسابيع القليلة القادمة بمشيئة الله.

مقر وزارة التربية والتعليم

وفي جانب مشاريع المنشآت الإداريـة في مدينة الرياض، تعمل وزارة التربية والتعليم بإنشاء مقرها الذي تتولى أعمال الإشراف على تنفيذه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

ويقع المقر على طريق الملك عبدالله، في حي الواحة على مساحة تبلغ ٢٢٣ ألف متر مربع، ويتكون من مساحات مكتبية تتسع لنحو ٤٠٠٠ موظف، إلى جانب إنشاء مسجد يتسع لأكثر من ٢٠٠٠ مصلي، وقاعة للمحاضرات تتسع لنحو ١٤٠٠ شخص، ومواقف سيارات تتسع لـ ٣٨٠٠ موقف سيارة.

وقد تم إنجاز ١٧ في المائة من أعمال المشروع، فيما يجري حالياً إكمال أعمال الهيكل الإنشائي، ومن المتوقع إنهاء المشروع بنهاية العام ١٤٣٣هـ بمشيئة الله.

مشروع المحكمة الجزائية

وفي السياق ذاته، تعمل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، على تنفيذ مشروع المحكمة الجزائية الذي يُقام على أرض مساحتها ٤٦،٤ ألف متر مربع في منطقة قصر الحكم إلى الجنوب من شارع طارق بن زياد.

ويتكون المشروع من مبنى المحكمة الرئيسي في الجهة الشمالية من الموقع، مكون من ١٢ طابقاً، منها ١٠ طوابق فوق الأرض، وطابقين تحت الأرض لخدمات المحكمة، ومواقف للسيارات تتسع لـ٢٦٠ سيارة.

كما يشتمل المشروع على مبنى مواقف إضافية في الجهة الجنوبية من الموقع، يتكون من ٥ طوابق تتسع لـ٨٧٠ موقف سيارة، إلى جانب تحسين الطرق المحيطة بالمحكمة، وإنشاء ساحة عامة تحيط بالمبنى متصلة بساحة المحكمة العامة، لتشكلان ساحة رئيسية وسط المدينة تبلغ مساحتها نحو ٦٠ ألف متر مربع.

كما تم ضمن المشروع توسعة مسجد المحكمة العامة، ليستوعب أعداداً إضافية من المصلين بعد إنشاء المحكمة الجزائية، وتكون مساحة المسجد الكليّة بعد التوسعة ٣١٠٠ متر مربع، بسعة ٢٠٠٠ مصلي.

وتبلغ نسبة الإنجاز في المشروع ٣٥ في المائة ومن المتوقع إكماله بمشيئة الله تعالى في نهاية الربع الأول من عام ١٤٣٣هـ.

مقر هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

وفي حي النخيل الغربي، تقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء مقرها الرئيسي عند تقاطع شارع الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول، مع شارع الإمام سعود بن عبدالعزيز بن محمد، على أرض تبلغ مساحتها نحو ٥٠ ألف متر مربع.

ويتكون المشروع من المبنى الرئيسي بارتفاع يصل إلى ١٤ دوراً، والمبنى التقني الذي يضم مختبرات لمعايرة الأجهزة، ومركز للمعلومات، إضافة إلى قاعة للمؤتمرات تتسع لنحو ٤٠٠ شخص، ومواقف للموظفين تستوعب ٥٠٠ موقف، وتبلغ نسبة الإنجاز في هذا المشروع نحو ٦٩ في المائة، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذه خلال سبعة أشهر بمشيئة الله.

مبنى ديوان المراقبة العامة

وفي جانب آخر، يشيّد ديوان المراقبة العامة مقره الرئيسي على شارع الجامعة في حي الملز، على أرض تبلغ مساحتها ٢٧ ألف متر مربع، بحيث يضم المبنى الحالي للديوان.

ويتكون المشروع من برج في الجزء الشمالي من المبنى بارتفاع ١٦ دوراً، ومبنى في الجزء الجنوبي بارتفاع ثلاثة أدوار. وقد شارفت أعمال الحفر على الانتهاء، ويتوقع انتهاء أعمال تنفيذه في نهاية عام ١٤٣٤هـ بمشيئة الله.

مقر الهيئة الملكية للجبيل وينبع

وبدورها تقوم الهيئة الملكية للجبيل وينبع، بإنشاء مقرها الرئيسي في مدينة الرياض، على طريق الملك خالد، وعلى أرض تبلغ مساحتها نحو ٤٢ ألف متر مربع.

ويتكون المشروع من مبنى رئيسي لمكاتب الموظفين، وقاعات للمحاضرات والمعارض، إضافة إلى مركز للمؤتمرات، ومبنى للخدمات المساندة.

وتبلغ نسبة الإنجاز في هذا المشروع نحو ٨٠ في المائة، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذه نهاية العام ١٤٣٢هـ بمشيئة الله.

ويهدف هذا المشروع، إلى توزيع الخدمات الإدارية بشكل متوازن في مدينة الرياض، واختصار عدد الرحلات وحركة السيارات المتجهة إلى وسط المدينة.

وقد أنهت أمانة المنطقة، تحديد ١١ موقعاً للمراكز الإدارية في نطاق عمل كل بلدية فرعية، وجارٍ طرح تنفيذ هذه المراكز في كل من بلديات السلي والشفا والعزيزية، وتم الانتهاء من مرحلة التصميم للمراكز الإدارية في بلديتي العريجاء ونمار، ويجري العمل على تصميم المراكز الإدارية لبلديات البطحاء وعرقة والحائر.

توسعة مقر مجلس التعاون

كما تقوم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بالإشراف على تنفيذ مشروع توسعة مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يقع على أرض مساحتها ٤٧٣٠ متراً مربعاً في الجزء الغربي من مبنى مقر الأمانة العامة الحالي، ليضيف المبنى الجديد مساحة للمباني قدرها ٦٤١٦ متراً مربعاً.

وتم الانتهاء من الأعمال الأولية للمشروع، ويجري حاليا تنفيذ أعمال الحفر، ومن المتوقع إكمال أعمال التوسعة بنهاية العام ١٤٣٣هـ بمشيئة الله.

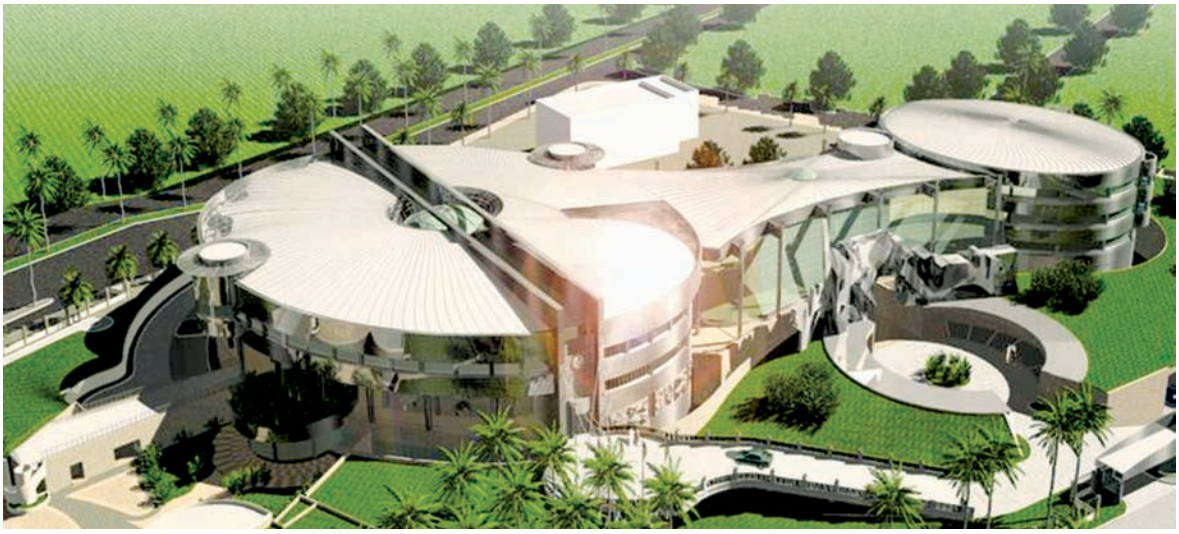

المراكز الإدارية

ومن جانبها تتولى أمانة منطقة الرياض، إنشاء ١٥ مركزاً اداريا في مدينة الرياض، يشتمل كل مركز إداري منها على فروع لكافة الجهات الحكومية والخدمية، من بينها فروع لكل من: إمارة منطقة الرياض، البلدية الفرعية، مركز للشرطة، كتابة عدل، فرع لشركة الكهرباء، فرع لمصلحة المياه، فرع لإدارة المرور، فرع لإدارة الجوازات، فرع لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مركز صحي، فرع للدفاع المدني، فرع للأحوال المدنية، فرع لشركة الاتصالات، فرع للبريد.

مركز الملك عبدالله المالي

أما في جانب المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، فتعمل المؤسسة العامة للتقاعد، على مشروع مركز الملك عبدالله المالي، الذي يقع على تقاطع طريق الملك فهد مع الطريق الدائري الشمالي، على مساحة إجمالية تبلغ ١,٦ مليون متر مربع.

وسيحتضن المركز بعد اكتماله، المقر الرئيسي لهيئة السوق المالية، ومقر السوق المالية (تداول)، ومقرات البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى مؤسسات المحاسبة القانونية

والمحاماة والاستشارات المالية وهيئات التصنيف ومقدمي الخدمات التقنية.

وحالياً يجري العمل على تنفيذ مباني المرحلة الأولى من المركز، وتضم ١٥ برجاً مكتبياً وسكنياً وتجارياً، إضافة إلى المسجد، والفندق، فيما تم البدء في تنفيذ مباني المرحلة الثانية من المشروع التي تضم ٤٥ برجاً مكتبياً وسكنياً وتجارياً، إضافة إلى فندقين، ويجري تنفيذ الأدوار الخاصة بالمواقف تحت الأرض.

وقد تم البدء في أعمال التنفيذ لكل من مبنى هيئة السوق المالية، ومبنى مجموعة سامبا المالية، فيما تم ترسية عقود أعمال البنية التحتية التي تشمل أنفاق الخدمات، ومرافق البنية التحتية والطرق، فضلاً عن إنشاء أربع محطات لتوليد الطاقة الكهربائية الفرعية، ومحطتين للتبريد المركزي داخل موقع المشروع.

كما يتم العمل على إعداد التصاميم الخاصة بشبكة القطار الأحادي، ومحطات التوقف ومحطة التشغيل والصيانة، وتم البدء في تصنيع عربات القطار حسب المواصفات الفنية المقررة، ويجري العمل على تجهيز الموقع لبدء أعمال التنفيذ.

كما تم التعاقد لتصميم وتنفيذ عدد ثلاثة مبانٍ لمواقف للسيارات ضمن الجزيرة الوسطية للمشروع تستوعب ٥٤٠٠ موقف.

وتبلغ نسبة الإنجاز العامة في هذا المشروع بمرحلتيه الأولى والثانية، نحو ٤٣ في المائة، ويتوقع أن يستكمل إنجازه بمشيئة الله في نهاية عام ١٤٣٣هـ مشتملاً على ٧٠ في المائة من المباني، على أن تستكمل باقي المباني حسب حاجة السوق.

مجمع تقنية المعلومات والاتصالات

وفي موقع مجاور تعمل المؤسسة العامة للتقاعد أيضاً، على إنشاء مجمع تقنية المعلومات والاتصالات في المنطقة المحصورة بين شارع التخصصي، وشارع الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول، في حي النخيل، على مساحة إجمالية تبلغ نحو ٨٠٠ ألف متر مربع.

ويضم المجمع مباني إدارية لشركات تقنية المعلومات والاتصالات، ومباني إنتاجية لشركات صناعة وتسويق البرمجيات، ومباني للأبحاث والتدريب والتطوير، إضافة إلى حاضنات لأعمال التقنية، ومبانٍ للخدمات المساندة كالفنادق والمطاعم والأنشطة الترفيهية، وقاعات للندوات، إضافة إلى مبان للخدمات الحكومية والاستعمالات السكنية.

وقد تم تنفيذ أعمال البنية التحتية في المشروع، بما يشمل شبكة الكهرباء وشبكات تقنية المعلومات والاتصالات، وشبكات المياه والصرف الصحي، ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي، وشبكة الطرق، وأعمال الإنارة والأرصفة. كما تم توقيع عقد تنفيذ محطة للكهرباء بالتنسيق مع الشركة السعودية للكهرباء، إضافة إلى توقيع عقد تصميم وتنفيذ وتشغيل محطة للتبريد المركزي.

ويجري العمل على تنفيذ أعمال المرحلة الأولى من هذا المشروع التي تضم مباني المجموعة الأولى من المجمع، وتتكون من أربعة أبراج بارتفاع ٢٠ دوراً، ومبنيين للأبحاث والتطوير، ومبنى لحاضنات أعمال التقنية، ومبنى مخصص للخدمات الحكومية.

وستضم المنطقة الوسطى من المجمع، العديد من الأنشطة التجارية، والخدمات العامة للعاملين والزوار، من بينها مسجد جامع، ومكتبة إلكترونية، ونادٍ رياضي بجميع ملحقاته، وعيادة صحية.

وفي الوقت ذاته، يجري العمل على تنفيذ مباني المجموعة الثانية من المجمع، وتتكون من قاعة للمؤتمرات، وفندق، يضم قاعات للاحتفالات والمؤتمرات والمعارض، ومناطق ترويحية ومواقف سيارات تحت سطح الأرض.

أما مباني المجموعة الثالثة الجاري تنفيذها أيضاً، فتضم ٢٥ فيلا سكنية، إضافة إلى مبنى للشرطة وآخر للدفاع المدني، وتبلغ نسبة الإنجاز العامة للمرحلة الأولى من هذا المشروع نحو ٣٥ في المائة ويتوقع استكمالها بمشيئة الله في نهاية عام ١٤٣٣هـ بإذن الله.

وادي الرياض للتقنية

خصصت جامعة الملك سعود موقعاً في جزئها الشمالي الشرقي على شارع الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول، لإقامة مشروع وادي الرياض للتقنية، على مساحة تبلغ ١,٦٧ مليون متر مربع، بهدف استقطاب شركات محلية وعالمية للاستثمار في شركات تقوم على العلوم والتقنية، وتفعيل البحث العلمي داخل الجامعة.

ويجري حالياً تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، تشمل العديد من برامج البحث والتطوير في جميع المجالات الخاصة بالتقنيات الحيوية والكيمائية والاتصالات والمعلومات.

كما تتضمن مشاريع الوادي الجاري تنفيذها، مبنى وادي الرياض للتقنية، ومعهد الملك عبدالله لتقنية النانو، ومركز الأمير سلطان للتقنيات المتقدمة، والمركز الوطني للسكري، ومركز سابك للتطبيقات البلاستيكية، إضافة إلى خمسة أبراج سكنية لإسكان الباحثين. وتتراوح نسب الإنجاز في هذه العناصر بين ٢ في المائة و ١٠٠ في المائة.

ويتوقع استكمال المرحلة الأولى من المشروع في نهاية عام ١٤٣٤هـ، واكتمال المشروع كاملاً بمرحلتيه الأولى والثانية في عام ١٤٤١هـ بمشيئة الله.

أوقاف جامعة الملك سعود

وفي الاتجاه ذاته، يجري العمل على تنفيذ مشروع أوقاف جامعة الملك سعود في الركن الجنوبي الغربي من أرض الجامعة، على تقاطع طريق الملك عبدالله مع طريق الملك خالد، على مساحة تبلغ ١٩١,٥ ألف متر مربع.

ويشتمل المشروع على برج الأمير سلطان بن عبدالعزيز الوقفي للأبحاث الصحية وطب الطوارئ وبرج طبي، وفندق، وثلاثة أبراج مكتبية وتجارية، وبرجين للأجنحة الفندقية.

ويبلغ متوسط نسبة الإنجاز لهذه المشاريع نحو ٦٧ في المائة، ويتوقع أن يتم إنجازها في غضون ١٢ شهراً بمشيئة الله.

واحة غرناطة

وفي الجانب الشرقي من المدينة، تعمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على إنشاء واحة غرناطة على الطريق الدائري الشرقي شمال مركز غرناطة التجاري. على مساحة تبلغ نحو ١٣٤ ألف متر مربع.

ويتكون المشروع من ١٠ أبراج تتراوح ارتفاعاتها ما بين ٥ إلى ٢٠ دوراً، وتشتمل على استعمالات تجارية ومكتبية، إضافة إلى إنشاء ٣٢ وحدة سكنية، ومركز للمؤتمرات، وبسط مسطحات خضراء تشكل ٧٥ في المائة من مساحة المشروع، ويتوقع استكمال المشروع بعد ١٢ شهراً بمشيئة الله.

أبراج العليا

وفي السياق ذاته، شرعت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في إنشاء مشروع أبراج العليا في منطقة العصب المركزي عند تقاطع شارع العليا مع طريق الأمير محمد بن عبدالعزيز، على مساحة تبلغ نحو ٢٥ ألف متر مربع.

ويتكون المشروع من برجين باستخدامات مكتبية وتجارية وسكنية، يصل ارتفاع البرج الأول إلى ٣٦ دوراً، والثاني إلى ٣٤ دوراً، ويتوقع أن يتم الانتهاء من أعمال المشروع بعد ١٠ أشهر بمشيئة الله.

تطوير وادي البطحاء

وامتداداً لمواصلة الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وتنفيذ مشاريع خفض منسوب المياه الأرضية في المناطق المتضررة أقر خلال الاجتماع ترسية عقد تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير وادي البطحاء، الذي يشكل أحد المسارات والمجاري الطبيعية لتصريف المياه الأرضية في المدينة، وذلك بما يتوافق ويتوائم مع الخصائص البيئية للموقع.

كما اطلع الاجتماع على عرض شامل من وزارة النقل لمشاريع الطرق المعتمدة في ميزانية العام المالي الحالي لمنطقة الرياض، والميزانيات التي تم اعتمادها في الميزانية العامة للدولة لدراسات وأبحاث المياه لدى الجهات المختلفة، نظراً لأهمية هذا الموضوع الحيوي.

استقطب ٧ ملايين زائر منذ افتتاحه

توسعة تضيف ٤٢ ألف م٢ لمنتزه سلام

شرعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في تنفيذ توسعة جديدة لمنتزه سلام، تعزز من رؤية المنتزه الرئيسية، التي تقوم على إيجاد منتزه عائلي متعدد البيئات، يخدم زائريه، ويسمح لهم بقضاء أوقات ممتعة من خلال مسطحاته الخضراء، ومرافقه العامة، وملاعب للأطفال، في الوقت الذي يخدم فيه البيئة العامة للمدينة عبر إيجاده لمحيط بصري من التكوينات الطبيعية تخفف من حدة مظاهر العمران والكثافة المرورية بالمنطقة.

تعمل الهيئة حالياً على إنجاز المرحلة الأخيرة من أعمال التصميم لمشروع التوسعة، والتي ستضيف إلى المنتزه مساحة تبلغ ٤٣ ألف متر مربع، إلى جانب مساحته الحالية البالغة ٢٥٣ ألف متر مربع.

وتشمل التوسعة الجديدة الأجزاء المحيطة بالمنتزه، وإعادة تصميم بعض العناصر الحالية واستخدامها لأغراض أخرى، وزيادة مساحة عناصر مختلفة من مكونات المنتزه، الذي يستقطب أعداداً كبيرة من الزوار، بلغت أكثر من سبعة ملايين زائر منذ افتتاحه حتى شهر ذي القعدة لعام ١٤٣١هـ، الأمر الذي استدعى زيادة طاقته الاستيعابية، عبر توسعته من خلال نزع ملكية الأجزاء المحيطة به.

الجدير بالذكر أن مشروع منتزه سلام تولت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض القيام بتخطيطه والإشراف على تصميمه وتنفيذه، في إطار الرؤية المستقبلية للمخطط الاستراتيجي لمدينة الرياض؛ ليكون مرفقاً عاماً ومتنفساً طبيعياً يخدم سكان الرياض وزائريها، حيث تم افتتاحه في الرابع عشر من شهر ذي القعدة لعام ١٤٢٤ هـ .

ويقع المنتزه بمحاذاة منطقة قصر الحكم من الجهة الجنوبية، ويحده طريق الملك فهد غرباً، وشارع المدينة المنورة شمالاً، وشارع سلام شرقاً، وشارع عسير من الجنوب.

ويتكون المنتزه من بيئات مختلفة تشمل: بيئة المزرعة، وبيئة التلال، وبيئة الحياة الفطرية، وهي مخصصة لتوفير بيئة طبيعية لأنواع مختارة من الحيوانات والطيور التي تعيش في المنطقة أو الطيور المهاجرة.

ومن أبرز مكونات المنتزه، البحيرة التي تبلغ مساحتها ٣٤ ألف متر مكعب، فيما روعي في تصميم المنتزه أن تشكل المسطحات الخضراء الجزء الأكبر من مساحته، أن تكون لهذه المسطحات والمزروعات القدرة، على النمو والتكاثر في ظل الظروف الصحراوية لمدينة الرياض.

ويتكامل المنتزه مع طريق الملك فهد المجاور، حيث يساهم المتنزه في زيادة المسطحات الخضراء على جانبي الطريق، وبالتالي يخفف من مصادر التلوث المنبعث من السيارات، كما يسهم نظام تجميع المياه الأرضية في طريق الملك فهد والمكون من حوالي ١٠٠٠ بئر في توفير مصدر مياه كافٍ ومتدفق لري المسطحات الخضراء في المتنزه، وتزويد البحيرة الصناعية باحتياجاتها من المياه.

وقد حرصت الهيئة على أن يقدم المتنزه باقة متنوعة من المرافق التي تسمح لمرتاديه بمزاولة أنماط مختلفة من الأنشطة الترويحية، كالألعاب المائية والألعاب الرملية، إضافة إلى مضامير المشي والنوافير والتكوينات المائية، فضلاً عن البيئات الطبيعية المتنوعة والحياة الفطرية التي يستقطبها المتنزه، ويكون بذلك مزاراً ترفيهيا فريداً من نوعه لكل من الأفراد والأسر.

برنامج تطوير الدرعية التاريخية يحث الخطى نحو الاكتمال

حقق سير العمل في برنامج تطوير الدرعية التاريخية، خطوات متتابعة، بلغت فيها نسبة الإنجاز أكثر من ٨٥ في المائة في بعض جوانبها، في الوقت الذي لا يزال فيه العمل على قدم وساق لإنجاز النسب المتبقية في غضون الأشهر المتبقية من العام الحالي بمشيئة الله.

هذه الإنجازات في البرنامج، كانت محل بحث ونقاش في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية الثالث عشر، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز الذي عقد في في السادس من محرم ١٤٣٢هـ في مقر الخيمة التعريفية لمشروع تطوير الدرعية التاريخية بمحافظة الدرعية.

الدرعية التاريخية

وصولاً إلى تحويلها إلى مركز ثقافي سياحي على المستوى الوطني، يعمل برنامج تطوير الدرعية التاريخية، على إعادة إعمار المدينة التاريخية وفقاً لخصائصها التاريخية والثقافية والعمرانية والبيئية.

خطة التطوير في البرنامج، تسير على ثلاثة مسارات متوازية، تبدأ بمشاريع حي الطريف، ومشاريع حي البجيري، إضافة إلى مشاريع الطرق ومواقف السيارات، وشبكات المرافق العامة، ويجري العمل فيها جميعاً بالاستناد إلى العديد من الدراسات والبحوث التاريخية والتوثيق الأثري.

وقد أنهى المشروع بحمد الله، الأعمال التي شكلت الأساس لمشاريع التطوير، ومن أبرزها إعداد المخطط الشامل للدرعية التاريخية، وإنجاز مجموعة من الدراسات العمرانية والتاريخية والاقتصادية، وإنهاء التصاميم المعمارية والهندسية والمتحفية لجميع عناصر المشروع، ونزع الملكيات الخاصة، والتوثيق البصري والمساحي لمعظم العناصر المعمارية والمنشآت القائمة في حي الطريف، والتوثيق البصري لمجموعة المباني التراثية الرئيسية في الطريف.

مشاريع حي الطريف

حقق العمل في مشاريع حي الطريف نسب إنجاز متقدمة، بلغت ٨٥ في المائة من أعمال البنية التحتية في الحي، واشتملت على كل من: شبكات الخدمات والمرافق الرئيسية اللازمة، المكونة من شبكات تغذية المياه والصرف الصحي وتصريف السيول، وشبكات إنارة الطرق وتمديد كابلات الطاقة الكهربائية ذات الضغط المنخفض، وتركيب محطات تحويل الطاقة الكهربائية.

كما تم إنجاز نسبة تفوق ٤٥ في المائة من أعمال ترميم مجموعة من المباني التراثية في الحي، وتشمل: قصر سعد بن سعود ومسجده، وقصر ناصر بن سعود، وقصر الضيافة، وقصر عمر بن سعود، وسبالة موضي ومسجدها، ومسجد البريكة.

وفي الإطار ذاته، تم توقيع عقد تنفيذ إنشاء وتجهيز متحف الدرعية بقصر سلوى، وجامع الإمام محمد بن سعود، ومركز استقبال الزوار، وجسر الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ومتحف التجارة والمال، وسيبدأ العمل في هذه المشاريع في القريب العاجل بمشيئة الله.

كما جرى توقيع عقد تنفيذ إنشاء وتجهيز المباني الإدارية (مركز توثيق الدرعية ومبنى إدارة حي الطريف)، وسوق الطريف، وبدورها سيبدأ العمل تنفيذها قريباً إن شاء الله.

وخلال العام المالي القادم، سيتم بمشيئة الله، ترسية أعمال رصف الممرات والساحات داخل حي الطريف، وإنارتها وتزويدها باللوحات الإرشادية والتوجيهية، والعروض المتحفية، والخدمات العامة، وتدعيم وترميم المباني الأثرية والتراثية الواقعة على هذه الممرات، حيث تشكل النسيج العمراني لحي الطريف، إلى جانب أعمال التنسيق الخارجي، ومشاريع كل من: متحف الحياة الاجتماعية، ومتحف الخيل العربية، والمتحف الحربي.

مشاريع حي البجيري

وفي الجانب الآخر من برنامج تطوير الدرعية التاريخية، تم إنجاز نسبة تفوق ٤٥ في المائة من أعمال حي البجيري، بما شمل إنشاء مقر مؤسسة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وأعمال تعديلات وتحسينات جامع الشيخ محمد بن عبدالوهاب ومرافقه.

كما تم إنجاز نسبة ٣٥ في المائة من أعمال تنفيذ الساحة المركزية في الحي، إضافة إلى مواقف للسيارات تحت الأرض يبلغ عددها ٣٠٠ موقف، ومكتب الخدمات الإدارية، وتنسيق منطقة الوادي الواقعة بين حي الطريف وحي البجيري.

الطرق والمواقف والمرافق

وفي جانب مشاريع الطرق ومواقف السيارات وشبكات المرافق العامة، أنهت الهيئة بحمد الله، أعمال التنفيذ في هذه المشاريع، وقد اشتملت على كل من:

١. الطرق والمداخل المؤدية إلى الدرعية التاريخية، حيث تم تهيئة هذه الطرق ورصفها وإضاءتها وتوفير مواقف السيارات على طولها وأرصفة المشاة وهي:
   - شارع الإمام محمد بن سعود إلى طريق الملك عبدالعزيز.
   - شارع الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود.
   - ميدان الأمير سلمان بن عبدالعزيز.
   - شارع الأمير سطام بن عبدالعزيز.
   - طريق قريوة.
٢. شبكات المرافق العامة ضمن هذه الطرق، وتشمل شبكات المياه والصرف الصحي، وتصريف السيول، والكهرباء وإنارة الطرق.
٣. إنشاء ٤٠٠ موقف للسيارات في مواقع مختلفة من الدرعية التاريخية.

تسجيل الطريف في قائمة التراث العالمي

يشار إلى أن حي الطريف ضمن الدرعية التاريخية، قد تم اختياره ضمن قائمة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو، حيث قامت الهيئة العامة للسياحة والآثار بإعداد ملف التسجيل وتقديمه للجنة التراث العالمي في اليونسكو، وبعد مراجعة الملف ومناقشته في اجتماع لجنة التراث العالمي الذي عقد في البرازيل خلال الفترة من ١٣ ـ ٢٢ شعبان ١٤٣١هـ، تم اعتماد تسجيل حي الطريف بالدرعية التاريخية ضمن قائمة التراث العالمي كموقع ثقافي، وقد وافقت لجنة التراث العالمي على تسجيل حي الطريف استناداً على المعايير التالية:

ويمثل حي الطريف مثالاً بارزاً لأسلوب العمارة والزخرفة النجدية الذي تطور فقط في قلب الجزيرة العربية، ويوضح الاستخدام البسيط لمادة الطين، وهي مادة استخدمت قديما بشكل واسع، لكنها وظفت في الطريف بأصالة وبراعة واضحة لمواجهة المناخ الصحراوي القاسي الذي يسود وسط الجزيرة، بهدف توفير ظروف معيشية مقبولة.

ويشكل موقع منطقة الطريف مرحلة مهمة من مراحل الاستيطان البشري في وسط الجزيرة العربية، وخاصة عندما أصبحت الدرعية عاصمة لدولة عربية مستقلة في منتصف القرن الثامن عشر.

كما يمثل موقع الطريف، مثالاً فريداً لمستوطنة بشرية نشأت في بيئة صحراوية، حيث تعطي الدرعية أنموذجاً للعلاقة الحميمة بين الأرض والموارد الطبيعية، وجهود الإنسان لإعمار هذه الأرض.

وتكمن أهمية منطقة الطريف في ارتباطها الشديد بدعوة المصلح العظيم الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ الذي عاش في الدرعية، ومات فيها بعد أن نشر دعوته الإصلاحية، فانطلاقا من الدرعية وبعد التحالف مع الإمام محمد بن سعود ـ رحمه الله ـ في عام ١٧٤٥م، تردد صدى هذه الدعوة الإصلاحية في جميع أنحاء الجزيرة العربية والعالم الإسلامي بأكمله، مع ظهور دولة هائلة وسلطة مركزية وحدّت الجزيرة العربية، وفرضت السلام والنظام على السكان لأول مرة منذ الخلافة الإسلامية.

ويمثّل هذا التسجيل إقراراً بالقيمة الثقافية العالمية لحي الطريف، وسلامة الأعمال والإجراءات التي تمت في التعامل مع هذا الموقع، حيث تمت أعمال التطوير وفق منهجية علمية قائمة على احترام التراث وعدم الإضرار به، والحفاظ على قيمة وأصالة وتكامل العناصر التراثية بالدرعية التاريخية وخاصة حي الطريف الذي يمثل محور التطوير الأهم لكامل المنطقة.

ومن الجدير بالذكر، فإن اللجنة التنفيذية العليا لتطوير الدرعية أعلنت عن بدء تأسيس مركز البناء بالطين في جامعة الملك سعود، وبدء نشاطه البحثي والعلمي الميداني في حي الطريف، على أن تقوم الهيئة العامة للسياحة والآثار بالإشراف العام على تأسيس هذا المركز.

كما تم تسليم الهيئة العامة للسياحة والآثار حي سمحان باعتباره منطقة مخصصة للاستثمارات الخاصة.

٤ محاور للتطوير

وتتنوع محاور تطوير الدرعية التاريخية لتشمل التخطيط الحضري للبلدة، بحيث يتواءم مع التخطيط الحضري لمدينة الرياض، والتطوير العمراني لأحيائها التاريخية والقديمة، باستكمال المرافق والبنى التحتية، وتطوير بنيتها العمرانية، وتوفير الساحات والميادين والحدائق العامة والطرق ومواقف السيارات وممرات المشاة.

كما يتمثل المحور الاجتماعي في البرنامج بتوفير عوامل استقرار سكانها، وتطوير اقتصادياتهم، فيما يتمثل التطوير التراثي الثقافي بإعادة ترميم منشآتها التراثية، وإنشاء المؤسسات الثقافية الوطنية، والمتاحف، وتنظيم الأنشطة الثقافية المستمرة، وتأهيل الدرعية لتكون أحد مواقع التراث العالمي المتجدد.

أما التطوير الترويحي والسياحي، فيتمثل في توفير المرافق الترويحية المناسبة، والأنشطة السياحية المختلفة، والاستفادة من المقومات البيئة لوادي حنيفة لدعم هذه الأنشطة.

تجارب ثريّة في مسيرة التنمية العمرانية بالرياض

تخطيط

تزخر تجربة مدينة الرياض العمرانية بالعديد من التغيرات والتحولات منذ الخمسينيات الهجرية من القرن الماضي حتى الآن، وكان العنصر المشترك في جميع هذه التغيرات هو تسارع حركة النمو والتطوير والتنظيم في المدينة بصيغ ونتائج متصاعدة في الوصول إلى الهدف المنشود.

هذه التجربة استعرضها نيابة عن المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة، المهندس أحمد السبيل مدير عام التخطيط الحضري الاستراتيجي في الهيئة، في ندوة التنمية العمرانية الأولى التي عقدت في مدينة الدمام خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ ذو القعدة ١٤٣١هـ.

تعد تجربة الرياض الحضرية عموماً، والعمرانية منها خصوصاً، تجربة حريّة بالدراسة والتحليل، فهي تجربة ثرية من حيث الواقع العمراني للمدينة، وما شهدته من منعطفات كبيرة في الحجم والنوع، أملتها طبيعة الازدهار الحضري الذي عم سائر مدن المملكة العربية السعودية عموماً، ومدينة الرياض خصوصاً.

كما أن هذه التجربة، كانت ثرية من حيث المنهجية التخطيطية الموحّدة، ثم التخطيط الإستراتيجي الشامل، فهي تجربة تجمع بين الاستجابة الكبيرة لمستجدات التنمية الآنية، وبين تحقيق الرؤية المستقبلية في ضوء الخطط الإستراتيجية بعيدة المدى.

تجربة الرياض العمرانية

أما من حيث التجربة العمرانية، فقد ضّلت الرياض محتفظة بعمرانها التراثي الأصيل إلى الخمسينيات الهجرية من القرن المنصرم، عندما بدأ استخدام مواد البناء الحديثة على نطاق محدود، وبدأت المدينة تتوسع بشكل متسارع بحكم تنامي مكانتها الوطنية.

وفي مرحلة السبعينيات الهجرية، شهدت الرياض نقلة كبيرة في العمران، استجابة لتوجهات الدولة بتكريس مكانة الرياض كعاصمة للبلاد، حيث أزيلت الأسوار بعد أن تجاوزها العمران، وأنشئت المقرات الحديثة في وسط المدينة الحالي، وبدأ تأسيس شبكات المرافق العامة والنقل.

ثم شهدت التسعينات الهجرية نقلة أخرى، تمثلت في ظهور المخططات التوجيهية، واستجابة المدينة للمتطلبات الحضرية التي تليق بالعاصمة، حيث أنشئت المشروعات الحضرية الكبرى، كمنشآت قصر الحكم، وما تحتويه من مؤسسات الدولة، وانتشرت الأحياء السكنية الحديثة باتجاه المحور الشرقي والشمالي.

ومع بداية القرن الحالي، حدثت نقلة أخرى تمثلت في التوسع الكبير في عمران المدينة، استجابة للنمو الاقتصادي الكبير، والمكانة السياسية الدولية، والاقتصادية المرموقة التي تبوأتها المملكة على كل الأصعدة. فأنشئ حي السفارات، ومجمع إسكان منسوبي وزارة الخارجية، وتبلورت القيمة الحضرية والاقتصادية لعصب الأنشطة المركزي، كما أنشأت عشرات الأحياء السكنية الجديدة في جميع المحاور، وظهرت المدن الصناعية، ومطار الملك خالد الدولي، والمقرات الحضرية الحديثة لمؤسسات الدولة الخدمية والإدارية، ومجمعات إسكان منسوبيها.

تجارب تخطيطية

وأما من حيث المنهجية التخطيطية، فقد شهدت الرياض تحولات كبيرة منذ أن بدأت أولى تجاربها التخطيطية، باعتماد المخطط التوجيهي الأول عام ١٣٩١هـ، تلاه المخطط التوجيهي الثاني، وكان تأسيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، قد جاء في عام ١٣٩٤هـ كسلطة توجيهية مشتركة عليا مكونة من الجهات المعنية بإدارة المدينة في قطاعاتها المختلفة، وأسندت إلى الهيئة مهمة تطوير المخططات التوجيهية السابقة.

وقد جاء تشكيل الهيئة استجابة لتوجيه الدولة في حشد السلطة المرجعية الضرورية، والإمكانات الإدارية الكافية لتهيئة الرياض لتكون عاصمة حديثة، قادرة على القيام بأعباء الدور السياسي والاقتصادي العلمي الذي تبوأته المملكة بفضل الله.

ولتنفيذ مهام الهيئة التنظيمية والتخطيطية والتنسيقية، تأسس مركز المشاريع والتخطيط التابع للهيئة في عام ١٤٠٣هـ ليكون بمثابة ذراع تشغيلية للهيئة، يتولى مهامها التنفيذية.

ضواحي مدينة الرياض في الستينات الهجرية

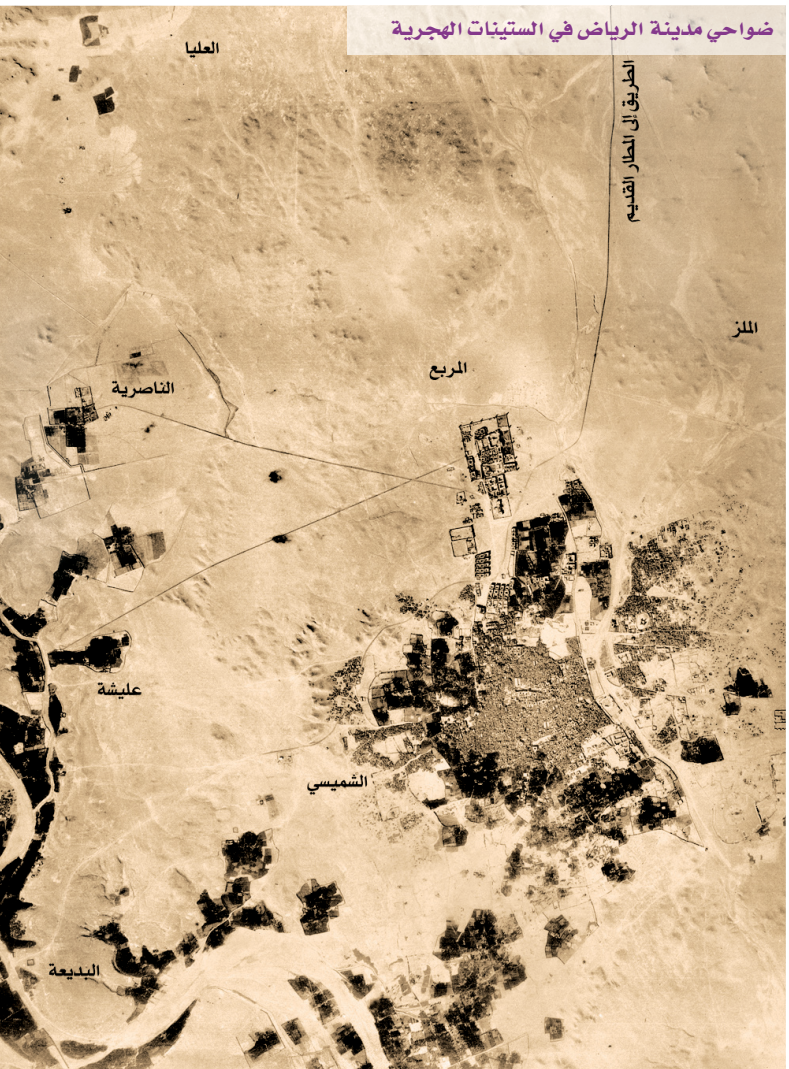

مبدأ التخطيط الإستراتيجي الشامل

كما اعتمدت الهيئة مبدأ التخطيط الإستراتيجي الشامل، الذي يجعل من التخطيط لمستقبل المدينة، عملية مستمرة، تقوم على المرونة التي تستوعب التغيرات الكبيرة في واقع المدينة، وما تمليه ظروف التنمية من فرص وتحديات، وتستوعب في الوقت نفسه، الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى، عبر التخطيط الشامل الذي يستوعب جميع العوامل المؤثرة في الأداء الحضري للمدينة، والمعالجات الجذرية لمتطلبات المدينة المستقبلية. وقد تحقق ذلك، بحمد الله، بإنجاز المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض الذي اعتمد عام ١٤٢٤هـ.

وفي الوقت الذي يطول فيه تتبع الحالة العمرانية لمدينة الرياض، والتطورات التي شهدتها من خلال المنعطفات التنموية الكبرى، واستيعاب المنهجية التخطيطية، والخطط التطويرية التي اعتمدها المخطط الإستراتيجي لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، لذا يقتصر الحديث عن الجوانب التخطيطية والأمثلة التنفيذية التي جمعت بين الاستجابة لمستجدات التنمية الآنية، وخطط التطوير بعيدة المدى في المخطط.

تعددية المراكز الحضرية

فقد هدف المخطط الإستراتيجي، إلى تعددية المراكز الحضرية للمدينة، من خلال اعتماد نظام متكامل من المراكز الفرعية والضواحي الجديدة الواقعة على مسافات متناسبة مع كثافة النسيج العمراني للمدينة، ترتبط ببعضها عبر شبكة من أعصاب الأنشطة. ويأتي هذا التوجه لإخراج المدينة من حال أحادية المركز، ونمطية الانتشار الأفقي لعمرانها، وما يفرضه من أعباء على مرافق المدينة العامة وخدماتها.

وتتكون هذه المراكز الفرعية، من مناطق ذات كثافات عمرانية عالية، تتمركز فيها المرافق الخدمية، والمنشآت التجارية، والأنشطة الاقتصادية، لخدمة نطاق شعاعي من الجوار السكني المحيط بهذه المراكز، إضافة إلى الوحدات السكنية الكافية للساكنين في هذه المراكز.

وستسهم المراكز الفرعية في تطوير عمران المدينة، من خلال التوزيع المتكافئ للخدمات على مختلف أجزاء المدينة، ومرونة التخطيط العمراني، وتنظيمات البناء، التي تتيح تنوعاً عمرانياً في تصميم هذه المراكز وتخطيطها، تبعاً لتنوع وظائفها، وخصائصها، وتخفيف الضغط على المرافق العامة، ومرافق النقل في المدينة.

وقد كان تأسيس مركز الملك عبدالله المالي في مدينة الرياض، فرصة كبيرة لتنمية اقتصاد العاصمة المالي، وكان نظام المراكز الفرعية، مواتياً لتحقيق المتطلبات التخطيطية والتنظيمية واستيعاب عمران المركز وأنشطته الكثيفة ضمن النسيج العمراني للجوار المحيط به، كما أن الهيئة اعتمدت، بحمد الله، المخططات الأولية لإنشاء المركز الفرعي الثاني في شرق المدينة.

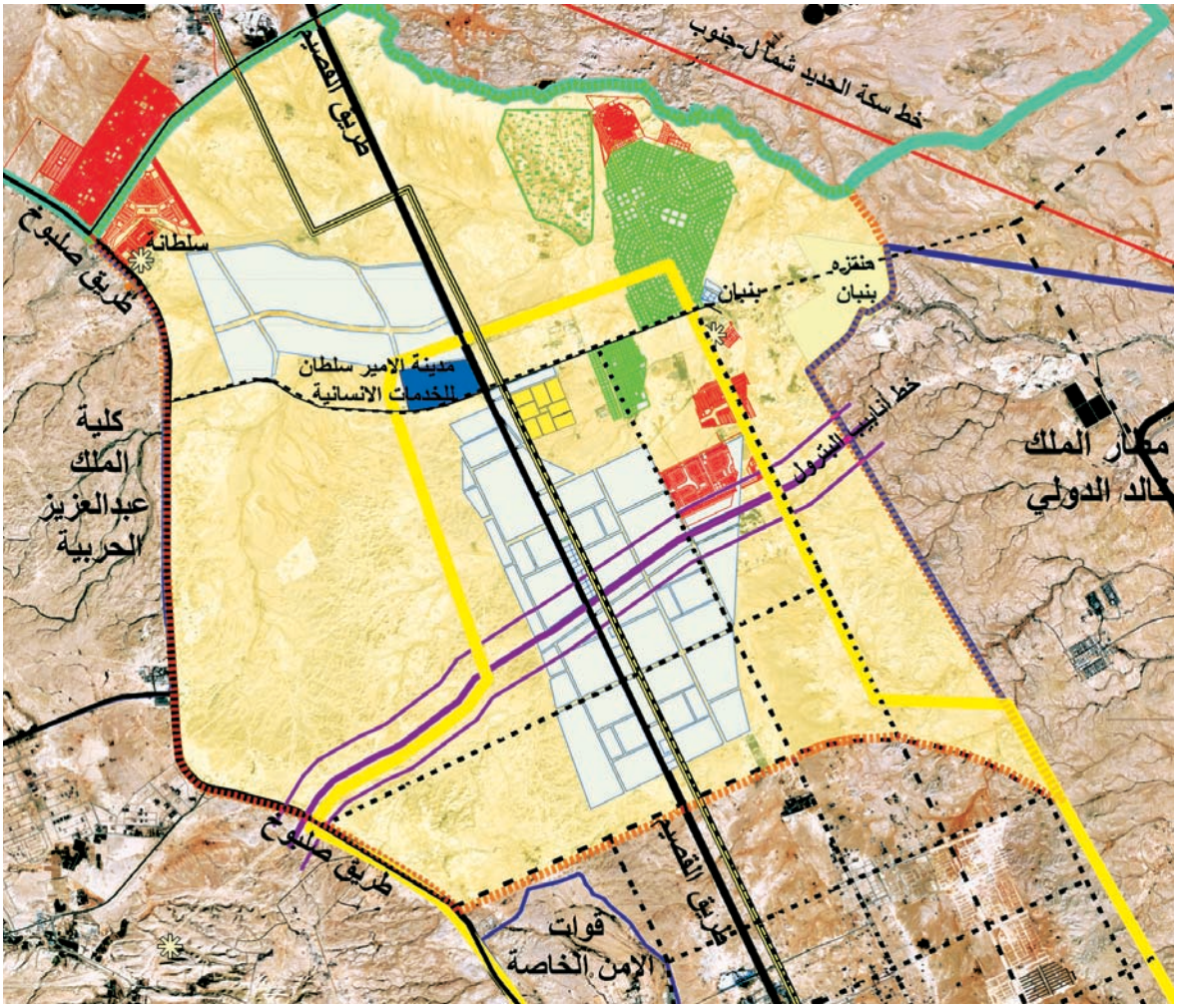

أنماط تخطيط مختلفة

كما اعتمد المخطط، على المدى الطويل، إنشاء ضاحيتين أساسيتين في شرق المدينة وشمالها، بهدف توفير بيئة عمرانية حضرية، تقدم أنماطاً حديثة من التخطيط العمراني، والتصميم العمراني الذي يتناسب مع توجهات العمارة الحديثة، ومفاهيم الاستدامة.

وتهدف الهيئة في جعل هاتين الضاحيتين، مناطق مستقلة في جوانب المرافق العامة والخدمات، والموارد الاقتصادية عن المدينة، في الوقت الذي تتصل فيه بالنسيج العمراني العام للعاصمة، عبر مستويات مختلفة من المناطق العازلة وأعصاب الأنشطة.

وقد جاء تصميم الضاحيتين مناسباً لاستيعاب مبادرات التطوير العمراني الكبرى في الضاحية الشمالية، كمشروع درة الرياض السكني، الذي يقع على مساحة تقارب ٢,٥ مليون متر مربع، ومشروع الشركة العقارية على مساحة تناهز مليوني متر مربع.

مرونة في أنظمة البناء

كما شكّلت المرونة التخطيطية في مجال استعمالات الأراضي وتنظيمات البناء، بيئة مناسبة للاستجابة للاحتياجات العمرانية الملحّة في واقع المدينة، وخصوصاً في قطاع الإسكان، فقد كان التركيز على تطوير هذه الأنظمة والاستعمالات بهدف الموازنة بين الاحتياجات العمرانية، وسبل توفير متطلباتها الآنية الملحّة، وبين عدم الإضرار بمرافق المدينة العامة، وخدماتها، ونسيجها العمراني القائم، ومقومات بيئتها الطبيعية.

فكان لتنظيم استعمالات الأراضي، والجمع بين الحاجة لتطويرها، والحاجة لتنمية موارد اقتصاد المدينة، وفرص العمل الضرورية لسكانها، دور محوري في إطلاق محاضن عمرانية لأنماط حديثة من الاقتصاد التقني والمعرفي المتقدم.

ومن ذلك تأسيس مجمع تقنية المعلومات والاتصالات، ومشروع وادي الرياض للتقنية، والمشاريع الكبرى التي يجري تنفيذها في منطقة مطار الملك خالد الدولي، كجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وجامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، والمدينة الطبية، إضافة إلى مجمع الدوائر الحكومية.

إعادة رسم خط سماء الرياض

كما كان لتطوير أنظمة البناء وإكسابها قدراً من المرونة لخدمة التنمية الاقتصادية والعمرانية، دور كبير في ظهور عدد من المشاريع العمرانية الكبيرة في المدينة. فكان لإطلاق الارتفاعات في منطقة العصب المركزي وفق ضوابط محددة، دور كبير في إعادة رسم خط سماء الرياض، وظهور المعالم العمرانية الحديثة للمدينة، والتي لا يزال الكثير منها تحت التخطيط والإنشاء.

وكان أيضاً، لاعتماد تنظيمات بناء مرنة، ومناسبة مع الخصائص الوظيفية للمشاريع الكبرى التي تزيد مساحتها على ٨٠ ألف متر مربع، دور في اعتماد إنشاء ١٤ مشروعاً عقارياً متكامل المرافق والخدمات تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من ٣٤ مليون متر مربع، ستوفر بإذن الله نحو ٩٠ ألف وحدة سكنية لسكان المدينة.

كما أسهمت تنظيمات البناء المطورة على الشوارع التي يزيد عرضها على ٤٠ متراً، في السماح بزيادة المساحات العمرانية القائمة على هذه الشوارع بما يعادل ٣٣ في المائة، للاستعمالات المتعددة، ونسبة ٦٦ في المائة للاستعمالات السكنية.

وستتيح تنظيمات البناء على الشوارع التي يزيد عرضها على ٤٠ متراً، السماح بزيادة الأدوار ما بين أربعة إلى ستة أدوار، إحداث نقلة عمرانية كبيرة في العقارات المشمولة بهذه التنظيمات.

وعلى سبيل المثال وفرت إعادة تنظيمات البناء على الشوارع بعرض ٣٠ متراً و٣٦ متراً داخل الأحياء السكنية، ما يقارب ٥٠ ألف وحدة سكنية جديدة منذ صدور القرار في عام ١٤٢٥هـ، ولا تزال في ازدياد، فضلاً عن دور هذه التنظيمات في حماية البيئة السكنية داخل الأحياء المحاذية لهذه الشوارع.

خطط تنفيذية لتطوير المرافق

وانطلاقاً من الدور الإستراتيجي للمرافق العامة، والخدمات والنقل، وبالنظر إلى طبيعة هذه العناصر الحيوية للمدن، والمتطلبات الكبيرة لتأسيسها، وضعت خطة إستراتيجية بعيدة المدى لتحقيقها في واقع المدينة، تجمع بين تطوير التخطيط، وتقنيات التأسيس والتشغيل، وتطبيق مناهج الاستدامة والإدارة الذكية، وتطوير موارد التمويل.

وللجمع بين متطلبات التخطيط البعيدة المدى لتوفير هذه القطاعات، والقدرة في الوقت نفسه على الاستجابة لمتطلبات التنمية الآنية، وضعت خطط تنفيذية لتطوير هذه المرافق، تتسم بمرونة عالية من حيث توقيت التنفيذ ومكانه وطبيعته.

محاور لتطوير قطاع النقل

فعلى سبيل المثال، يتضمن تطوير قطاع النقل في المدينة، عدداً من المحاور، تشمل تطوير شبكة الطرق، وتحسين الإدارة المرورية، وتطوير النقل العام، إضافة إلى تحقيق متطلبات هذه المحاور في بقية القطاعات التطويرية في المدينة.

ففي محور تطوير شبكة الطرق، اعتمد المخطط «الخطة المستقبلية لتطوير شبكة الطرق في المدينة» على مدى ٢٠ سنة مقبلة، ووضع لها برامج تنفيذية خمسية، تتسم بالمرونة في التنفيذ، والتكامل في الأداء. وهذا النظام يتيح للمدينة، الاستجابة للتغيرات التنموية الخارجة عن الجدولة الزمنية في المخطط الإستراتيجي لكل فعاليات التنمية.

وعندما اعتمدت الدولة تأسيس المشاريع الاقتصادية والحضرية الكبرى في منطقة المطار، التي تأتي ضمن التوجهات التنموية لاقتصاد المدينة، وتنويع مواردها، كان من المتيسّر تحديد ما تحتاجه هذه المنشآت من شبكة طرق حديثة لخدمتها بطول ٣٢٥ كيلو متراً، واعتماد ١٥٠ كيلو متراً منها خلال السنوات الخمس القادمة، وهي تستجيب لاحتياجات هذه المشاريع الحضرية، وتتوافق مع خطط تطوير النقل في المخطط الإستراتيجي.

عناية قصوى بحماية البيئة

أما حماية البيئة، فقد حظيت بعناية المخطط الإستراتيجي القصوى، كونها تمثل عنصراً مهماً في استدامة التنمية الحضرية، والتنمية العمرانية، ينعكس هذا الاهتمام في التشكيل الواسع للجنة العليا لحماية البيئة التي تضم ١٧ جهة لها علاقة ببيئة المدينة، حتى على المستوى التوعوي.

فالبيئة تحظى بنصيب كبير من المشاريع التطويرية، تشمل: تطوير المناطق الطبيعية المجاورة للعمران، عبر الحفاظ على مقومات بيئتها الطبيعية، وحمايتها من الأضرار الناجمة عن الاستعمالات غير المناسبة، وإعادة تأهيلها، وتطوير استعمالات حضرية تخدم عمران المدينة.

ومن أمثلة هذه البرامج، تطوير متنزه الثمامة، وتطوير وادي حنيفة، الذي حوّل الجوار العمراني المحيط به على امتداد عشرات الكيلومترات، إلى مناطق مفضّلة للاستثمار العقاري.

وكذلك تطوير المناطق المفتوحة ضمن النسيج العمراني، حيث اعتمدت الهيئة التنظيمات الكافية لتوفير المناطق المفتوحة والمتنزهات ضمن أحياء المدينة، بما في ذلك الاستعمالات الصناعية والتجارية، وتنفيذ مشاريع تطويرية لاستكمال متطلبات أحياء المدينة القائمة من المرافق السكنية، وخصوصاً في منطقة وسط المدينة، التي توفرت على ساحات وميادين عالية التجهيز، كميادين منطقة قصر الحكم، وتوفرت لها الحدائق المركزية القادرة على خدمة العديد من أحياء وسط المدينة وغيرها، كمتنزه سلام، وحدائق مركز الملك عبدالعزيز التاريخي.

هوية عمرانية مستديمة

وتوظّف الهيئة، جميع مشاريع التطوير الحضري المعتمدة، لتحقيق أكبر قدر ممكن من توفير المناطق المفتوحة وحماية البيئة، حيث اعتمدت في تنفيذ توجهات الدولة بتطوير منطقة قصر الحكم، وتأسيس مقرات مؤسسات الدولة في المنطقة، تنفيذ أكبر قدر ممكن من الميادين وممرات المشاة، والمناطق المفتوحة.

كما اعتمدت في تصميم مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، أن يكون بيئة خضراء مفتوحة تستوعب ضمن نطاقها المنشآت الوظيفية للمؤسسات القائمة في المركز.

ولا يقتصر ذلك على المنشآت العمرانية، وإنما يشمل الطرق، فالجزء الذي كلفت الهيئة بتنفيذه من طريق الملك فهد، والذي يمر عبر وسط المدينة، تعلو تقاطعاته ١٢ حديقة، ويطوّق أكتاف خدمته نسيج أخضر ممتد من عشرات الآلاف

التراثية في المباني الحديثة، بل تتعداه إلى مفهوم يقوم على التجانس الكبير بين الوظيفة، والخصائص الاجتماعية، ومتطلبات مراعاة خصائص السكان في عمارة المنشآت وتخطيطها وتصميم مبانيها وتنفيذ منشآتها.

جودة التصميم والإنشاء = جودة الوظيفة

لذا حرصت الهيئة على توظيف توليها مهمة تصميم مقرات بعض مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة، والدولية، على تضمين هذه المفاهيم ضمن هذه المنشآت، فقامت الهيئة بتصميم عشرات المقرات العامة لمؤسسات حكومية ودولية وعامة، تختلف في طبيعة منشآتها، ووظائفها المعمارية، بحيث طبقّت في جميعها مفاهيم متقدمة في الاستدامة العمرانية، والتي تقوم على عناصر: جودة التصميم، وجودة الإنشاء، وهي جميعاً تترجم إلى جودة الوظيفة، واستدامة في

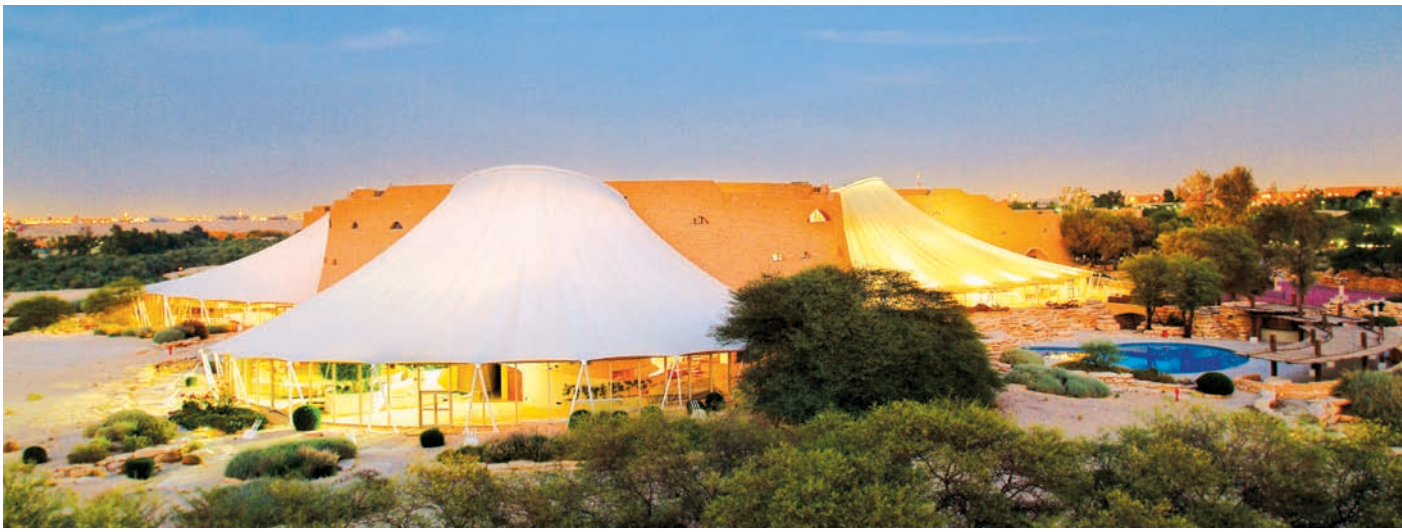

من الأشجار، وبنفس النهج يتم تطوير طريق الملك عبدالله، لتوفر مسطحات أنفاقه مساحات خضراء، وحدائق متصلة، ومناطق مفتوحة في عصب المدينة المركزي، تقارب مساحتها ٧٠ ألف متر مربع.

أما الهوية العمرانية، وتطبيق مبادئ العمارة المستديمة، فقد كانت عناصر أساسية في الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض، التي وردت في المخطط، والتي نصّت على أن يكون عمران المدينة متناسباً مع البيئة الصحراوية للمدينة، ومحققاً لمبادئ الاستدامة، في الوقت الذي أكدّت فيه على جمالية عمران المدينة، وتعبيره عن روح العمارة الإسلامية، وخصوصية القيم الثقافية لمجتمع المدينة.

فقد شكّلت هذه التوجهات، محددّات أساسية في إنشاء جميع المشاريع التي اعتمدتها الهيئة وتولت تصميمها وتنفيذها، عبر منهجية لا تقتصر على مجرد الاقتباس من العناصر المعمارية

قدرة المنشآت على خدمة المستفيدين منها لفترات طويلة.

إن جانباً من مفاهيم الاستدامة التي سعت الهيئة إلى تطبيقها، يكمّن في العناية بالدور الحضري للمباني الخاصة، إذ لا يقتصر دور هذه المنشآت على خدمة المؤسسات المالكة لها، بل ينبغي أن تقدم هذه المباني خدمات حضرية للجوار العمراني المحيط بها، ومثل هذه العلاقة التبادلية بين الوظيفة الخاصة والعامة للعمران، تجعل هذه المنشآت، محل تقدير العامة والخاصة، وبالتالي محل عنايتهم بها، وتسهم في الارتقاء بالاستعمالات الحضرية في جوارها بما يعود عليها بالاستدامة الوظيفية.

ويمثّل مقر المحكمة العامة بالرياض، ومقرات المؤسسات القائمة في مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، ومنشآت حي السفارات، والتوسعة الحديثة لمكتبة الملك فهد الوطنية، أنموذجاً لإسهام العمران الوظيفي في خدمة الوظائف الحضرية العامة.

صيغ لتفعيل التراث تضمن استدامة أثره في المجتمع

تتجاوز منهجية الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في الحفاظ على التراث، أعمال ترميم المباني الطينية، إلى تفعيل هذا التراث وفق صيغ عملية في واقع المدينة، تضمن استدامة أثره في حياة سكانها.

وتتوزع جهود الهيئة في هذا المجال بين إدراج العمارة التراثية في جميع برامج التطوير التي تقوم عليها الهيئة في إطار معاصر، وتبني برامج متخصصة تعنى بالتنمية التراثية، تتكون من عدة مسارات تلتقي جميعها في العناية بالمنشآت التراثية في المدينة.

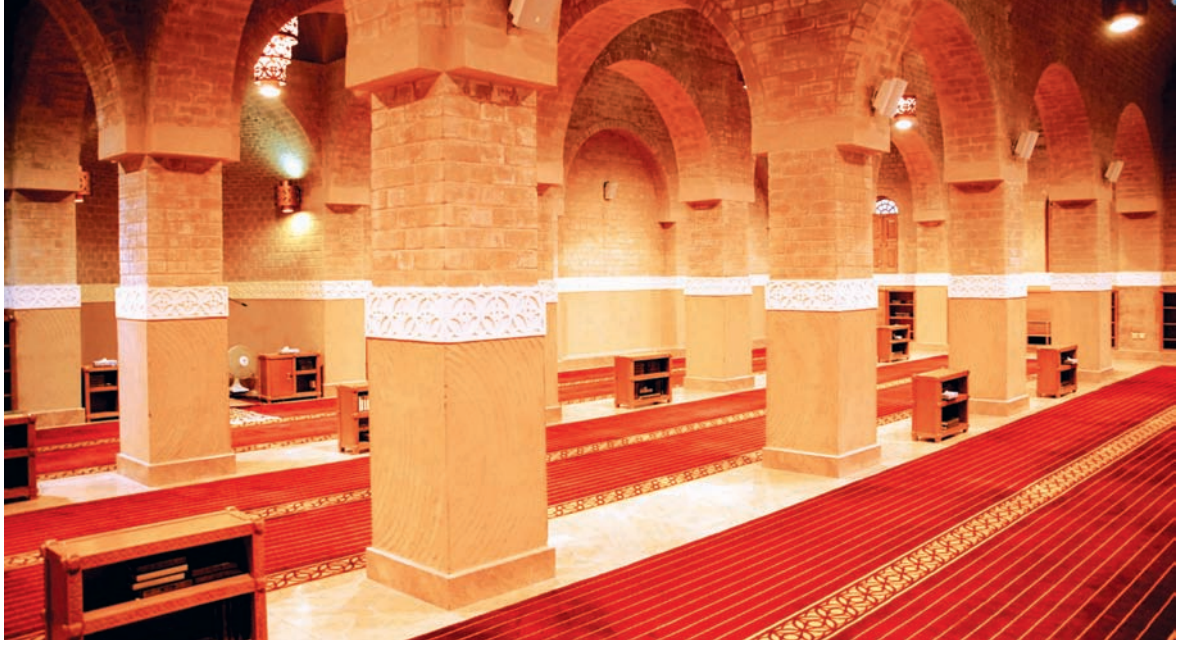

تأتي عناية الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بتراث مدينة الرياض، استجابة لمتطلبات تطويرية أساسية في المدينة، من أبرزها:

- إبراز المكانة السياسية الوطنية للرياض كعاصمة البلاد.
- تحقيق متطلبات التطوير الحضري بتأكيد عنصر الهوية العمرانية للمدينة.
- إبراز جمالية التراث العمراني للرياض وتلبية متطلبات التطوير الإستراتيجي لاقتصاد المدينة، بما يشمل متطلبات التنمية السياحية، التي تعتمد في جانب منها، على تطوير العناصر التراثية والتاريخية في المدينة، إلى جانب أسس التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية، التي تعتمد في جوانب كثيرة منها على تطوير القيم المعنوية وإبراز الهوية العمرانية للمدينة.

كما يستند عمل الهيئة في مجال العناية بالتراث العمراني على محورين أساسيَّين هما:

الأول: تضمين متطلبات تنمية العمارة التراثية للمدينة في جميع برامج التطوير التي تقوم عليها الهيئة في إطار معاصر، وذلك بعد تطوير المفاهيم الأساسية التي قامت عليها العمارة التراثية في مجالات: التخطيط العمراني، والتصميم المعماري، وتقنيات الإنشاء والمواد المستخدمة في البناء، للمواءمة بين متطلبات التطوير العصرية، ومتطلبات التنمية المعمارية التراثية.

وشواهد هذه البرامج منتشرة في كافة أرجاء المدينة، ابتداءً بالمنطقة المركزية في حي السفارات، وإسكان منسوبي وزارة الخارجية، ومروراً بمنطقة قصر الحكم، ومركز الملك عبد العزيز التاريخي، ومشاريع المساجد التي أنشأتها الهيئة في مواقع مختلفة من الرياض مدينة ومنطقة، ومقار المحكمة العامة والمحكمة الجزائية، وصولاً إلى برنامج تطوير وادي حنيفة ومشروع تطوير الدرعية التاريخية.

برامج تعنى بالتنمية التراثية

أما المحور الثاني، فيتمثل في تبني الهيئة برامج متخصصة تعنى بالتنمية التراثية، تتكون من عدة مسارات تلتقي جميعها في العناية بالمنشآت التراثية في المدينة، ومن أبرزها:

- الدراسات والأبحاث: فقد نفَّذت الهيئة العديد من الدراسات والمسوحات الميدانية للجوانب التراثية في المدينة، من بينها دراسة شاملة للمباني التراثية في الرياض تضمنت إجراء رفع مساحي لأكثر من ١٥ ألف مبنى تراثي قديم في المدينة، من بينها ١٠٠ مبنى يحمل قيمة تراثية وطنية، وإجراء مسح للمنشآت التراثية على طول امتداد وادي حنيفة، تمهيداً لتطويرها في مرحل لاحقة بمشيئة الله، فضلاً عن إصدار الهيئة للمطبوعات وعقد ورش العمل والدورات المتخصصة في جوانب العمارة التراثية المحلية وتطبيقاتها الحديثة، وتبادل الخبرات والتجارب مع المؤسسات العلمية والجهات المعنية في هذا الجانب.
- الأنظمة والتشريعات: وضعت الهيئة مجموعة من التنظيمات الحضرية الكفيلة بالحفاظ على المنشآت التراثية ونسيجها العام في المدينة، من بينها إجراء مسوحات استعمالات الأراضي في المناطق الخاصة (ومنها المناطق التراثية)، ووضعت مرجعية لإعادة البناء والاستخدام والتطوير في المناطق الخاصة كوادي حنيفة ومنطقة الثمامة ومناطق المحميات.
- الأبحاث والتجارب التطبيقية: قامت الهيئة بتطوير صيغ حديثة من العمارة التراثية، واستحداث أنشطة وظيفية للمنشآت التراثية القائمة في المدينة، كبرامج التأهيل الثقافي للمتاحف المقامة ضمن المباني التراثية كقصر

الصمك وقصر المربع وقصور الدرعية التاريخية، وعقد دورات تطبيقية في البناء بالتربة المضغوطة، وبناء مسجد المدي في مركز الملك عبد العزيز التاريخي باستخدام الطوب الطيني المضغوط، إلى جانب الدراسات الخاصة بتأسيس معهد للبناء بالطين الدرعية التاريخية، والإعداد لإنشاء معاهد للحرف التقليدية.

- برامج التطوير الحضري التراثي: نفذت الهيئة مجموعة من برامج التطوير الحضري الاستراتيجي ذات الطبيعة التراثية والقيمة الوطنية العالية في المدينة، ومن هذه البرامج:
  - برنامج تطوير منطقة قصر الحكم، الذي استخلص قيم العمارة التراثية المحلية في مبانيه، عبر إعادة تأهيل مبانيه التراثية ومعالمه الأثرية كقصر المصمك، وجامع الإمام تركي بن عبدالله، وقصر الحكم، ومسجد الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والمحكمة العامة، والمحكمة الجزائية، وسوق الزلّ، لتؤكد على الهوية العمرانية والتخطيطية للمنطقة بوجه خاص، وللمدينة بشكل أعم.
  - مركز الملك عبد العزيز التاريخي، الذي قدّم مستويات مختلفة من إحياء وإعادة تأهيل العمارة التراثية، من خلال منشآته التي تحمل قيمة ثقافية وتراثية وطنية، ومن بينها: (المتحف الوطني، ودارة الملك عبد العزيز، قصر المربع، جامع الملك عبد العزيز، مسجد وحديقة المدي، فرع مكتبة الملك عبد العزيز العامّة، قاعة الملك عبدالعزيز للمحاضرات، مجموعة المباني الطينيّة، قصر الحمراء، برج المياه، ومجموعة متنوعة من الحدائق الرئيسيّة والساحات العامة والميادين)، وقد شكلت هذه المنشآت في مجموعها القلب الحضاري

النابض بالثقافة والتراث في وسط الرياض.

  - برنامج تطوير الدرعية التاريخية، الذي يجري العمل فيه لتحويل المناطق الأثرية والتراثية في الدرعية إلى مركز ثقافي وحضاري رئيس على المستوى الوطني، وجعل أحياء الدرعية التاريخية والقديمة، نواةً ومحوراً للتطوير العمراني والثقافي، مع الحفاظ على المقومات البيئية الطبيعية، ليكون نموذجاً لعمران الواحات.
  - برنامج تطوير حي الدحو، الذي وضعت الهيئة منذ وقت مبكر، تنظيمات كفيلة بتطويره وتأهيله، للمحافظة عليه وترميمه وتأهيله لاستخدامات مناسبة، لما يمثله الحي من كونه آخر ما تبقى من أحياء الرياض القديمة والتراثية، وما يجسده من النمط العمراني السائد قديماً في المدينة، فضلاً عن سعي المشروع لتحويل الحي إلى مركز جذب للأنشطة التراثية والتجارية. وقد أوشكت ولله الحمد، المرحلة التصميمية الأخيرة من المشروع على الانتهاء، ومن المقرر طرحه للتنفيذ قريباً بمشيئة الله.

اكتمال التصاميم والمواصفات تمهيداً للتنفيذ فور توفر الاعتمادات المالية

جدوى اقتصادية عالية في خطة النقل العام بالرياض

تشكل الخطة الشاملة للنقل العام في مدينة الرياض، أحد أركان برنامج تطوير النقل في مدينة الرياض، وتتضمن استحداث شبكات للنقل العام بواسطة الحافلات والقطارات الكهربائية في المدينة.

وتفوق الجدوى الاقتصادية لتنفيذ هذه الخطة، التكلفة المادية لإنشائها وتشغيلها بثلاثة أضعاف، فضلاً عن العوائد الكبيرة غير المباشرة على المدينة وسكانها.

نقل عام

لا يمثل النقل العام، مطلباً ملحاً في مدينة الرياض فحسب، بل أصبح قضية كبرى في جميع بلدان العالم، فتقام الندوات والورش حوله، وحول أهميته، ودوره في تيسير الحركة والتنقل بين أجزاء المدن، وبشكل أخص تلك التي تزداد توسعاً في عمرانها، وكثافة في سكانها، كما هو الحال مع العاصمة الرياض.

ومنذ وقت مبكر، أعدت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، خطة شاملة للنقل العام في مدينة الرياض، تهدف إلى توفير خدمة النقل العام لكل فئات السكان، وتنويع أنماط وسبل التنقل في المدينة بطريقة فعّالة وملائمة، والحد من الاستخدام المفرط للمركبة الخاصة، والإيفاء بمتطلبات التنقل القائمة والمتوقعة، بما يتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمرورية.

فقد استكملت الهيئة، التصاميم الهندسية والمواصفات الفنية ووثائق التنفيذ للخطة الشاملة للنقل العام تمهيداً للبدء في تنفيذها فور اعتماد الميزانية اللازمة.

وتتضمن الخطة مرحلتين رئيسيتين لتنفيذها، حيث تتضمن المرحلة الأولى من نظام النقل العام بمدينة الرياض، عنصرين رئيسين هما: القطار الكهربائي، و النقل بالحافلات.

القطار الكهربائي

يتضمن عنصر القطار الكهربائي، إنشاء قطار كهربائي على محورين هما: طريق الملك عبدالله، وشارع العليا ـ البطحاء ، حيث يمتد القطار الكهربائي على المحور الأول عبر طريق الملك عبدالله، بطول ١٧ كيلو متراً، ابتداءً من طريق الملك خالد غرباً، حتى طريق خالد بن الوليد شرقاً، ويضم ١١ محطة، ويمثل هذا المحور عصب الأنشطة الحضرية على طريق الملك عبدالله، كما يتمتع الطريق بحرم واسع، تم تخصيص مسار للقطار الكهربائي في المشروع الذي يتم تنفيذه حالياً.

أما المحور الثاني على شارع العليا ـ البطحاء، فيمتد من الطريق الدائري الشمالي، إلى الطريق الدائري الجنوبي، عند مركز النقل العام، بطول ٢٥ كيلو متراً، ويضم ٢١ محطة، وسوف يربط هذا المحور شمال المدينة بوسطها وجنوبها.

النقل بالحافلات

أما فيما يخص عنصر النقل بالحافلات، فقد اشتملت خطة النقل العام على شبكات متكاملة من الحافلات تغطي كامل المدينة، وتوفر السبل للتنقل الآمن واليسير لفئات المجتمع، وتوفر هذه الشبكة التكامل مع القطار الكهربائي، حيث يشترك عدد من الخطوط الرئيسية والمغذية للحافلات مع القطار الكهربائي بمحطات مشتركة.

وقد أعدت الهيئة، أربع مستويات لشبكات النقل بالحافلات تتكون من كل من:

- الشبكة المحورية الرئيسية : وهي الشبكة التي تمثل مسارات النقل العام عالية السعة، وقد تم تحديد خمسة مسارات رئيسية على الأقل، وتخدم بواسطة الحافلات ذات المسار المخصص، ويمكن تحويلها لقطارات خفيفة مستقبلا عند ازدياد أعداد الركاب.
- الشبكات الدائرية: وهي شبكات الغرض منها توفير الحركة حول وسط المدينة، وتضم مسارات متوسطة السعة، وقد تم تحديد ثلاث شبكات دائرية، وتعتبر الحافلات ذات المسار المخصص والحافلات العادية، الوسائط الأفضل لهذه الشبكة.
- الشبكة الثانوية: وتضم هذه الشبكة مسارات متوسطة إلى منخفضة السعة، وتم تحديد عشرات المسارات لتوفير تغطية أشمل لكامل أحياء المدينة، وتعد الحافلات العادية الوسيط الأفضل على هذه الشبكة
- الشبكة المحلية: توفر هذه الشبكة وسيلة النقل العام المحلية على الطرق التجميعية للأحياء والمجاورات السكنية، عبر الانتقال المباشر لجميع فئات السكان وخاصةً فئات (كبار السن، المعاقين، العائلات) إلى المحطات الرئيسية لمستويات الشبكة الأخرى. وتوفر الخدمة على الشبكة من خلال الحافلات المتوسطة والصغيرة.

وتعتمد خطة الهيئة في تنفيذ المرحلة الثانية من نظام النقل، على اكتمال المرحلة الأولى وذلك بترقية بعض مسارات الحافلات إلى قطار كهربائي، كذلك خدمة المناطق الجديدة من المدينة بشبكة من الحافلات.

عوائد مباشرة وغير مباشرة

تفوق الجدوى الاقتصادية لتنفيذ الخطة الشاملة للنقل العام بمدينة الرياض، المباشرة وغير المباشرة، التكلفة المادية لإنشائها وتشغيلها بثلاثة أضعاف، فبالنسبة للقطار الكهربائي فإن العائد الاقتصادي المباشر وغير المباشر لتشغيله، تفوق تكلفة إنشائه وتشغيله بخمسة أضعاف. كما سيؤدي تطبيق خطة النقل العام الشاملة بمشيئة الله، إلى تحقيق عوائد كبيرة على المدينة من بينها:

- زيادة عدد الرحلات التي تتم بواسطة النقل العام ستة أضعاف ما هي عليه حالياً.
- خفض الرحلات المرورية بمقدار ١٥ مليون كيلو متر مقطوع على شبكة الطرق يومياً، وهو ما يعني توفير ٤٠٠ ألف ساعة منقضية على شبكة الطرق يومياً.
- توفير أكثر من ٤٥٠ ألف وظيفة جديدة (مباشرة وغير مباشرة) على مدى السنوات العشرين القادمة.

تبنتها الهيئة عبر عدة مسارات تخطيطية وتنفيذية وتوعوية

عناية فائقة بتحسين وتطوير الأحياء السكنية القائمة والمخططة

تعددت جهود الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في مجال تحسين الأحياء السكنية القائمة والمخططة، ابتداءً من عناية المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض بتطوير البيئة السكنية، وتضمنه مجموعة من الدراسات التي تحدد المشكلات والقضايا التي تعاني منها الأحياء الحالية، وتوصله إلى عدد من السياسات والإجراءات الخاصة بالمناطق السكنية القائمة، ومن ثم إصداره تقريراً عن المخططات الهيكلية المحلية يتضمن تحليلاً للقضايا التي تعاني منها الأحياء السكنية في مدينة الرياض.

كما عملت الهيئة على الرفع من مستوى التخطيط العمراني للحي السكني، ونشر الوعي اللاّزم في هذا المجال، من خلال عقد ندوات الإسكان وتنظيم مسابقات عالمية عن تصميم الحي السكني، إلى جانب تبني الهيئة، دعم مفهوم مشاريع التطوير الشامل في المدينة، بهدف توفير بيئة سكنية عالية الجودة، وتنفيذ مشاريع تطويرية نحو تخطيط وتطوير بعض المناطق التي تحتوي على أحياء سكنية قائمة بالمدينة.

تخطيط حضري

يعد تطوير وتحسين الأحياء السكنية القائمة والمخططة من القضايا المهمة على مستوى مدينة الرياض، ويمتد مفهوم «إعادة تخطيط الأحياء القائمة» إلى التغيير المباشر في النمط التخطيطي للحي بكامله، وهذا بالتالي يحتاج إلى تنظيمات فنية ومالية كبيرة، تتضمن نزعاً في الملكيات لبعض القطع السكنية، وإجراء تعديلات في مسارات الشوارع، واستعلامات الأراضي، ومواقع الخدمات العامة.

كما يعني مفهوم «تحسين الأحياء السكنية» رفع مستوى الكفاءة، وتوفير الخدمات العامة، وتحسين البيئة السكنية، والرفع من مستوى السلامة والأمن داخل الحي السكني. ولا يزال التعامل مع الأحياء المطورة التي تحتوي على مخططات معتمدة، ومساكن

قائمة، وطرق منفّذة، يقابله صعوبات ومعوقات اجتماعية وفنية ومالية، مثل وجود تمديدات البنية التحتية في الشوارع المستهدف إغلاقها، وموقف بعض السكان من عملية إقفال الشوارع، وتوافر التمويل اللازم لتنفيذ التحسينات المطلوبة.

تحديد المشكلات ووضع الحلول

ولقد أولى «المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض» موضوع تحسين وتطوير البيئة السكنية عناية فائقة ، باعتبارها أحد قطاعات التنمية العمرانية الرئيسية التي تضمنها المخطط، وتضمنت الدراسات التي تم إجراؤها خلال إعداد المخطط، تحديد المشكلات والقضايا التي تعاني منها الأحياء الحالية، ومدى رضا سكان تلك الأحياء عنها، وإيضاح نوعية الأحياء السكنية المفضلة لدى السكان، وذلك بهدف معالجة أوجه النقص الحالية للأحياء القائمة، وتحقيق مستويات معيشية أفضل، وخفض التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للأحياء المستقبلية.

سياسات للتخطيط العمراني

كما اشتمل المخطط على عدد من السياسات والإجراءات الخاصة بالمناطق السكنية القائمة، التي تُعنى بتحسين مستوى التخطيط العمراني في تلك الأحياء، لتلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان، ومعالجة المشكلات التي تعاني منها، ومن أبرز تلك السياسات:

- إيجاد مراكز للأحياء السكنية وتطويرها.
- معالجة وتحسين الحركة المرورية داخل الأحياء السكنية، وتحديد التدرج الهرمي للشوارع.
- توفير ممرات مشاة آمنة، وتحسين مستوى التصميم العمراني وبيئة الشوارع، بزيادة التشجير وأرصفة المشاة.
- وضع برامج لتمويل الإجراءات الخاصة بتطوير وتحسين الأحياء بمشاركة السكان.
- مراجعة وتطوير أنظمة البناء الخاصة بالمناطق السكنية.
- توفير واستكمال الخدمات العامة المطلوبة في الأحياء السكنية القائمة، وإيجاد التمويل اللازم لتطويرها على الأراضي المخصصة لتلك الخدمات.

مخططات هيكلية محلية

ولأهمية البيئة السكنية فقد خصص فصل كامل للأحياء السكنية، ضمن تقارير المخطط الاستراتيجي (تقرير المخططات الهيكلية المحلية)، والذي يعتبر أحد التقارير النهائية للمخطط، حيث تضمن تحليلاً للقضايا التي تعاني منها الأحياء السكنية في مدينة الرياض، ووضع المواصفات والقواعد الإرشادية لتخطيط وتحسين الأحياء السكنية.

كما تضمن التقرير، العديد من الحلول والمعالجات التخطيطية المناسبة لخمس حالات دراسية تعكس الأوضاع الحالية المختلفة للأحياء السكنية في المدينة، وذلك على النحو الآتي:

- الأحياء السكنية الجديدة.
- الأحياء التقليدية والشعبية.
- الحي النموذجي.
- مخططات الأراضي المعتمدة غير المطورة (اقتراحات للتحسين).
- حالة دراسية لإعادة تخطيط أراضي ضمن مخطط سكني.

وتهدف هذه المعالجات، إلى تحسين نوعية الأحياء السكنية القائمة والمخططة، وتمثل قواعد استرشادية يستفاد منها في المعالجات اللازمة لتلك الأحياء، سواء في مرحلة التخطيط، أو التنفيذ على مستوى محلي.

برنامج لتحسين الأحياء القائمة

وقد تضمن البرنامج التنفيذي للمخطط الاستراتيجي، الذي يمثل الأداة التنفيذية والمظلة التوجيهية لأعمال الجهات العاملة في المدينة نحو تنفيذ سياسات وبرامج المخطط، برنامجاً يعنى بتطوير وتحسين الأحياء السكنية بمدينة الرياض، يهدف إلى تجديد وتحسين البيئة العمرانية للأحياء السكنية، بالتعاون مع أمانة منطقة الرياض، والجهات ذات العلاقة، وبمشاركة مباشرة من سكان الأحياء، وذلك لوضع الحلول والمعالجات التخطيطية المناسبة من خلال البلديات الفرعية.

ويتضمن هذا البرنامج، عقد لقاءات تشاورية مع سكان الأحياء، لتحديد أهم المشاكل والقضايا التي يعاني منها سكان الحي، ومن ثم اقتراح ووضع الحلول المناسبة لها.

أنماط تخطيطية متميزة

كما أولت الهيئة اهتماماً بتحسين تخطيط الأحياء السكنية، والرفع من مستوى التخطيط العمراني للحي السكني، ونشر الوعي اللّازم للجهات الحكومية ذات العلاقة، والمكاتب الاستشارية العاملة في هذا المجال، وصولاً إلى تبني أنماط تخطيطية متميزة، وذلك من خلال عقد ندوات الإسكان، خاصة ندوة الإسكان الثالثة المنعقدة عام ١٤٢٨هـ تحت عنوان (الحي السكني أكثر من مجرد مساكن)، حيث نظّمت الهيئة خلالها، مسابقة عالمية عن تصميم حي سكني نموذجي تحت شعار (الحي السكني .. سكن وحياة).

مشاريع التطوير الشامل

كما تبنت الهيئة، دعم مفهوم مشاريع التطوير الشامل في المدينة، بهدف توفير بيئة سكنية عالية الجودة من خلال تشجيع الملاك والمطورين، وإيجاد أنماط تخطيطية متميزة لمناطق سكنية متكاملة المرافق والخدمات العامة، حيث تم في هذا الصدد اعتماد ٢٥ مشروعاً في مدينة الرياض، تشمل مشاريع سكنية وتجارية، وتمثل ستة مشاريع منها، إعادة لتخطيط مخططات سكنية معتمدة سابقاً، جرى إعادة تخطيطها بالكامل.

خطط للتجديد العمراني

كما قامت الهيئة في هذا الصدد، وعلى مستوى أكثر شمولية، بتنفيذ مشاريع تطويرية نحو تخطيط وتطوير بعض المناطق التي تحتوي على أحياء سكنية قائمة بالمدينة، وذلك في إطار خطط التجديد العمراني للمدينة، وبشكل أخص في منطقة وسط الرياض، كتخطيط وتطوير منطقة قصر الحكم، وإعادة تخطيط وتطوير حي الدحو، ووضع خطة للتطوير والتجديد العمراني لمنطقة الظهيرة بمشاركة القطاع الخاص.

كما يعتبر تخطيط وتطوير حي السفارات، ومشروع إسكان منسوبي وزارة الخارجية، أحد النماذج في تخطيط وتطوير الأحياء السكنية على مستوى المدينة.

الرفع من مستوى الأحياء

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى ما تقوم به أمانة منطقة الرياض، باعتبارها الجهة التنفيذية المسؤولة، من جهود نحو الرفع من مستوى أساليب وإجراءات التخطيط العمراني الخاصة بالمخططات الجديدة للأراضي السكنية، وحصرها في مكاتب استشارية مؤهلة، وتشكيل لجنة للتخطيط تعنى بمراجعة واعتماد تلك المخططات، إلى جانب العمل على تنفيذ مشاريع لتحسين الأحياء السكنية القائمة، بشكل يساهم في تعنى تحسين الحركة المرورية في الشوارع المحيطة بالأحياء السكنية، وتحسين بيئة المشاة، وتوفير ممرات آمنة ومفصولة عن حركة السيارات، ورصف وإنارة وتشجير الشوارع السكنية، إضافةً إلى ما يجري تنفيذه من مشاريع تتعلق بتنفيذ الساحات البلدية داخل الأحياء السكنية، التي تساهم في توفير الخدمات الترويجية للسكان.

جسده مقر فرع هيئة الهلال الأحمر السعودي بحي السفارات

مزج بين العمارة التراثية والحديثة في قالب معاصر

ضمن سعيها لإفادة العديد من الجهات الحكومية والعامة من خبراتها، تساهم الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في تصميم مقرات العشرات من هذه الجهات، وتتولى الإشراف على تنفيذها، لتعكس هذه المقرات رسالة المؤسسة المالكة، وتكون قادرة على تحقيق وظائفها، وتشيّد وفق مستويات عالية من الجودة المعمارية.

وأخيراً أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، تنفيذ مشروع مقر فرع هيئة الهلال الأحمر السعودي في حي السفارات، وفق تصميم يمزج بين فن العمارة التراثي، والفن المعماري الحديث، في قالب معاصر.

تطوير عمراني

أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، تنفيذ مشروع مقر فرع هيئة الهلال الأحمر السعودي في حي السفارات، على أرض تبلغ مساحتها ٣٦٠٠ متر مربع.

وتنطلق فكرة تصميم المشروع، من المزج بين فن العمارة التراثي، والفن المعماري الحديث، للربط بين ثقافتين، ومد جسور التواصل بين التراث المعماري التقليدي الأصيل في قالب معاصر.

ويتكون المشروع من كتلتين كبيرتين، يغلب على الأولى، الروح التراثية، فيما يغلب على الأخرى الطابع الحديث، وتم الربط بينهما بنسيج معماري متناسق، باستخدام المواد المعمارية الحديثة التي زاوجت بين الكتلتين في جرم معماري واحد، يبلغ ارتفاعه دورين.

كما يتسم تصميم المشروع بالسلاسة والمرونة في اختيار الموقع، وذلك بقربه من الطرق السريعة، وتوسطه في حي السفارات، كما حافظ المقر على توفر مساحة كافية في المداخل والمخارج، لتأمين سهولة الخروج والدخول إلى المبنى.

ويتكون المقر من قسم الإسعاف والطوارئ، والقسم الإداري، وقسم التدريب، والعناية المركزة، وآخر للخدمات، وقسم لهبوط الطائرات، روعي فيه سهولة ومرونة هبوط طائرات الإخلاء الطبي وإقلاعها لتوفير السرعة في عملية الإنقاذ.

يشار إلى أن العديد من الجهات الحكومية والعامة، تسعى للإفادة من خبرات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في تصميم مقراتها والإشراف على تنفيذها، لتعكس هذه المقرات رسالة المؤسسة المالكة، وتكون قادرة على تحقيق وظائفها، وتشيّد وفق مستويات عالية من الجودة المعمارية.

وتأتي مساهمة الهيئة في إنشاء هذه المقرات، إيماناً منها بأن هذه المنشآت تمثّل منشآت حضارية مهمة على مستوى المدينة، وجزء من نسيجها العمراني، ومن شأن جودة تصميمها وانسجام علاقتها مع الجوار المحيط، تحقيق فوائد كثيرة على صعيد الصورة العامة للمدينة، فضلاً عن حرص الهيئة على تعميم الاستفادة مما يتوفر لديها من كوادر، وإمكانات إدارية وفنية، وتجربة متراكمة.

وتحرص الهيئة في تنفيذ هذه المشاريع، على توفير أكبر قدر من الفوائد للمنشأة والمدينة على السواء، كأن يتوافق المقر مع توجُّهات المخطط الاستراتيجي للمدينة، وترشيد تكاليف الإنشاء والتشغيل والصيانة، واعتماد المبادئ الحديثة في العمارة والإنشاءات من حيث اعتماد متطلبات البيئة، وتحقيق الاستدامة، وتسهيل أعمال الإدارة والتشغيل والصيانة، إلى جانب خدمة الجوار عبر توفير الساحات والميادين للنسيج العمراني المحيط.

شبكات رئيسية للنقل ومرافق للتعليم العالي في جنوب العاصمة

تأهيل بيئي وعمراني لأحياء جنوب الرياض

بهدف مراجعة الوضع الحالي في منطقة جنوب مدينة الرياض، والرفع من مستواها البيئي والعمراني، بدأت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في إعداد خطة شاملة لتحسين الوضع البيئي والحضري في المنطقة ، وصولا إلى إيجاد بيئة نظيفة جاذبة للأنشطة الاقتصادية والسكنية والصناعية والزراعية والخدمات العامة.

فمن شأن توجهات المخطط الهيكلي لمدينة الرياض بمشيئة الله الرفع من المستوى الحضري والاقتصادي لمنطقة جنوب الرياض، عبر كل من المراكز الفرعية المقترحة، وأعصاب الأنشطة، والمراكز الإدارية، ومشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة، ومرافق النقل العام، إلى جانب الطرق السريعة والرئيسية، ومناطق الاستخدامات الصناعية، ومرافق التعليم العالي، ومناطق الاستخدامات الريفية والترويحية.

تخطيط إستراتيجي

بدأت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إعداد خطة شاملة لتحسين الوضع البيئي والحضري لمنطقة جنوب مدينة الرياض، تهدف إلى مراجعة الوضع الحالي في المنطقة، ووضع الإجراءات والخطط اللازمة لرفع المستوى البيئي والعمراني فيه، وتحسين وتأهيل المناطق والأحياء المتضررة، والإجراءات المطلوبة للحد من التأثيرات السلبية للمصادر الرئيسية للتلوث، وإيجاد بيئة نظيفة ومناسبة لسكان المنطقة والعاملين فيها.

كما تعمل الهيئة حالياً، على مراجعة الاستعمالات الحالية للأراضي في أحياء جنوب الرياض، واقتراح التعديلات اللازمة على ضوء دراسات الوضع الراهن والخطط البيئية، ووضع خطط تحسين شبكات النقل والحركة وإيصال المرافق العامة والخدمات إلى كافة أجزاء جنوب مدينة الرياض، وتحديد مسؤوليات الجهات المختلفة لتنفيذ تلك الإجراءات والجدول الزمني للتنفيذ، حيث من المتوقع أن يستغرق إعداد الخطة ١٢ شهراً بإذن الله.

وتشكل منطقة جنوب مدينة الرياض مركزاً مهماً على مستوى المدينة للتوظيف والأنشطة الاقتصادية، وتشمل الاستخدامات الرئيسية الموجودة فيها حالياً الاستخدامات السكنية والصناعية والمستودعات، والمناطق التجارية، والمناطق المفتوحة، والمناطق الزراعية والخدمات العامة.

وقد تضمن المخطط الهيكلي لمدينة الرياض، عدداً من الأنشطة والاستخدامات والتوجهات التي ستساهم بمشيئة الله في رفع المستوى الحضري والاقتصادي لمنطقة جنوب الرياض، من أبرزها:

- المركزان الفرعيان المقترحان في جنوب مدينة الرياض، وجنوب غرب المدينة، واللذان سيضمان مباني لفروع الجهات الخدمية، ومواقع للأنشطة الاقتصادية ومراكز التسوق، ومناطق للأنشطة الترويحية والثقافية بالإضافة إلى مناطق سكنية.
- أعصاب الأنشطة المقرة على طريقي ديراب والحائر، حيث ستضم استعمالات سكنية وتجارية وإدارية واقتصادية وثقافية، وتكون ذات كثافات مرتفعة، ونمط عمراني ومعماري مميز.
- المراكز الإدارية التي تخدم البلديات الثلاث الموجودة في المنطقة.
- أجزاء وادي حنيفة المارة بجنوب مدينة الرياض، حيث يجري العمل حالياً على استكمال مشروع التأهيل البيئي للوادي، الذي سيحدث نقلة نوعية على مستوى تحسين الوضع البيئي.
- مرافق النقل الرئيسية على مستوى المدينة التي تتركز في جنوب مدينة الرياض، مثل: مركز النقل العام، وخط سكة الحديد المقترح شرق غرب المار بالمنطقة، كما سترتبط المنطقة من خلال محطة مركز النقل العام بباقي أجزاء المدينة من خلال شبكة النقل العام (حافلات وقطار كهربائي).
- عدد من الطرق السريعة والرئيسية مثل طريق الخرج، والطريق الدائري الجنوبي، وطريق الحاير، وطريق ديراب، وستترابط هذه الطرق مع الطريقين الدائريين الجديدين الثاني والثالث، بما يساهم في ربط هذه المحاور الرئيسية للحركة بباقي أجزاء شبكة الطرق في المدينة، بالإضافة إلى ما تتضمنه شبكة الطرق المستقبلية من تطوير وتحسين لشبكة الطرق في جنوب مدينة الرياض.
- مناطق الاستخدامات الصناعية والمستودعات والتي تشمل مساحات شاسعة محجوزة للنمو الصناعي والمستودعات.
- الموقع المخصص لاستخدام مرافق تعليم عالٍ ويقع جنوب الشفاء.
- مناطق الاستخدامات الريفية والترويحية التي سيتم ربطها مع وادي حنيفة والمواقع التاريخية والثقافية في المدينة.
- مناطق بحيرات الحاير التي يجري العمل على تطويرها من قبل الهيئة.
- مشروع دراسة وتخطيط بلدة الحاير وتقوم عليه أمانة منطقة الرياض.

جمعت بين العمارة التراثية والحديثة وحازت جوائز عالمية

منهجية عمرانية في تشييد الهيئة لبيوت اللّه

ضمن منهجيتها في التعريف بتجربتها في عمارة بيوت اللّه عز وجل في منطقة ومدينة الرياض، شاركت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في ملتقى «خير أمة»، الذي نظمته هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، في مركز الرياض الدولي للمعارض، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ محرم ١٤٣٢هـ.

وضم جناح الهيئة في معرض الملتقى، صوراً ومنشورات تعرض تجربة الهيئة ومنهجها في تشييد المساجد في الجوانب العمرانية والوظيفية، وتحقيق التكامل بين هذه المساجد ومحيطها.

تطوير عمراني

درجت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في كافة خططها ومشاريعها وبرامجها التطويرية، على المزج بين متطلبات الحياة الدينية والدنيوية، في مزيج يجسد التصور الإسلامي الذي يجمع في تكامل بين كل ما هو ديني وما هو دنيوي.

هذا المنهجية، أسهمت في ظهور معالم عمرانية ذات روحانية سامية وروح جاذبة، تتمتع بالتفاعل مع محيطها، وتنتمي في عمرانها إلى المدنية بشكل عام، وإلى البيئة المحيطة بها بصورة خاصة، عبر استلهامها روح العمارة التقليدية.

فهذه المعالم المتناثرة في مختلف أرجاء الرياض مدينة ومنطقة، مزجت بين الحفاظ على الضوابط الإسلامية في عمارة المساجد، وعلى طراز العمارة التقليدية، فصبغت جميعها بسحنة من البناء الخالي من الزخارف، المستند على المواد الطبيعية المستقاة من البيئة المحلية، في الوقت الذي سخرت فيه التقنيات الحديثة لتيسير العبادة والخشوع للمصلين، حتى ظهرت معالم تجمع بين المهابة والروحانية، والتناسق البصري غير المتكلف في الجماليات.

هذا في الجانب العمراني، أما الوظيفي فجميع هذه المعالم زاخرة بالأنشطة التي تنشر القيم الإسلامية الرفيعة، وتعزز العلاقات الاجتماعية والمظاهر السلوكية الإيجابية، إلى جانب وظيفتها الأساسية الشرعية، في الوقت الذي تشكل فيه منارات لتلقي العلوم الشرعية والأنشطة الدعوية والتوعوية المختلفة.

جامع الإمام تركي بن عبدالله

وعند محاولة رصد جميع هذه المعالم في المنطقة والمدينة، وحصر مواصفاتها ومكوناتها، تطول القائمة، غير أن من أشهرها، «جامع الإمام تركي بن عبدالله» الذي يعرف في الرياض بـ (الجامع الكبير) والذي يعد أشهر مساجد الرياض، وكان ملتقىً للعلماء وطلبة العلم، وشهد أحداثا تاريخية كبيرة، وأسهب في وصفه الرحالة الأجانب.

وقد أعادت هيئة التطوير، تشييد هذا الجامع في موقعه السابق ضمن برنامجها لتطوير منطقة قصر الحكم في وسط مدينة الرياض، على مساحة تقدر بـ ١٦,٨ ألف متر مربع، ليستوعب نحو١٧ ألف مصل، وتم افتتاحه في شهر شعبان من عام ١٤١٣هـ.

ويتكون هذا الجامع من مصلى رئيسي للرجال وآخر للنساء، وسرحه خارجية تبلغ مساحتها ٤،٨ آلاف متر مربع، ومكتبتين إحداهما للرجال والأخرى للنساء، كما يحتوي على سكن للإمام والمؤذن، ويشمل مكاتب خاصة بالأجهزة الحكومية ذات الصلة، تعلو ٥٠ محلاً تجارياً، ويتصل الجامع بـ «قصر الحكم» عبر جسرين على مستوى الدور الأول من خلال «ساحة الصفاة» الواقعة بينهما، بما يحاكي ما كان عليه الجامع في السابق قبل مشروع التطوير.

وقد فاز الجامع بجائزة «أغا خان» العالمية للعمارة عام ١٤١٥هـ (١٩٩٥م) خلال انعقاد دورة الجائزة في مدينة سولو الإندونيسية.

جامع الإمام تركي بن عبدالله

جامع الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ

جامع الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ

وغير بعيد عن «الجامع الكبير» يقع «جامع الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ» ـ وهو أحد المساجد التاريخية في المدينة وكان بمثابة منارة للعلم والمعرفة طول عقود ـ وقد أعادت الهيئة تشييده في موقعه السابق على مساحة تبلغ تسعة آلاف متر مربع، ويتكون من مصلى للرجال وآخر للنساء، وصحن ورواق، إضافة إلى مكاتب لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسكن للإمام والمؤذن، ومرافق للصيانة، ومحلات تجارية ومكتبة، ومواقف للسيارات.

وقد شيد الجامع بشكل مترابط ومتجانس ومتناسق وظيفياً وعمرانيا مع أربعة برامج تطويرية نفذتها الهيئة في المنطقة، شملت «برنامج تطوير سوق الزل»، ومقر المحكمة العامة، ومقر المحكمة الجزائية، وميدان دخنة.

جامع الملك عبدالعزيز

أما «جامع الملك عبدالعزيز» فقد أنشئ لأول مرة ضمن مجمَّع قصور المربع التي شيدها الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله، وظل على بنائه التقليدي حتى أعادت الهيئة عمارته على النمط الحديث ضمن برنامجها لتطوير «مركز الملك عبدالعزيز التاريخي» عام ١٤١٩هـ، لتتضمن جوانب التطوير ترميم الجامع وإعادة تأهيله بشكل كامل من الناحية المعماريّة والهندسيّة والخدمية، مع إضافة إنشاءات خدمية وحوائط جمالية تنسجم مع النمط العمراني لسائر منشآت المركز التاريخي الأخرى الذي يحتضن الجامع لتزيد قدرته الاستيعابية إلى أكثر من خمسة آلاف مصلي، على مساحة تبلغ ٥٥٤٠ متراً مربعاً.

وقد نال «مركز الملك عبدالعزيز التاريخي» بمختلف مكوناته «جائزة الملك عبدالله الثاني بن الحسين للإبداع الخاص» في «حقل المدينة العربية وقضاياها ومشروعاتها العمرانية وبحوثها» وذلك في الدورة الثانية للجائزة لعام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٤م)، كما فاز المركز بـ «جائزة الأمير سلطان بن سلمان للتراث العمراني» في دورتها الأولى لعام ١٤٢٧هـ، وفاز أيضاً بالمركز الأول والجائزة الذهبية في جانب المشاريع العمرانية، في «جائزة مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية» في لندن ببريطانيا لعام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٧م) التي تمنحها مؤسسة الجائزة العالمية للمجتمعات الحيوية.

جامع الملك عبدالعزيز

مسجد المدي

في الجزء الشرقي من مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، شيدت الهيئة «مسجد المدي» الذي يقع على طريق الملك فيصل، والذي يعد من أوائل المنشآت المعمارية في المملكة التي يتم فيها تطبيق التقنيات الحديثة في أساليب البناء باستخدام مواد طينية محلية (الطين المضغوط).

واعتبر في تصميم المسجد، تناسبه مع المستوى العمراني الذي تتمتع به منشآت المركز التاريخي، إذ حافظ المسجد على كافة عناصر عمارة المساجد التقليدية، من وجود الفناء (السرحة) ودرج المئذنة، إضافة إلى بعض العناصر الجمالية المشابهة لـ (المدايـر) في العمارة المحلية.

وقد شيّد مسجد المدي، على مساحة تبلغ ٥٨٠ متراً مربعاً، ويستوعب ٥٠٠ مصل ، وتم افتتاحه في شهر شعبان من عام ١٤٢٥هـ، ونال كسابقيه جوائز عالمية، عندما حاز على «الجائزة الأولى لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية» في دورتها السابعة التي عقدت في العاصمة التركية أنقرة عام ١٤٢٨هـ وذلك عن مشروعات الخدمات البلدية.

مسجد المدي

جامع الإمام محمد بن سعود

جامع الإمام محمد بن سعود

وفي الإطار ذاته، أعادت الهيئة تشييد جامع الإمام محمد بن سعود في محافظة الدرعية على مساحة تبلغ ٥٠ ألف متر مربع، ليستوعب نحو ٤٩٠٠ مصلٍ، وتم افتتاحه في شهر رجب من عام ١٤١٩هـ، ويضم محيطه مسطحات خضراء خارجية، وجلسات للنزهات العائلية، ومقراً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومواقف للسيارات، إلى جانب مكونات المسجد الرئيسية. وقد شيد هذا الجامع لأول مرة في عهد الدولة السعودية الأولى بين عامي ١١٥٧هـ ـ ١٢٣٣هـ، وقد درّس فيه الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله، وكان المسجد منارة للدعوة السلفية ومركز إشعاع علمي للطلاب.

وقد أخذ مشروع الجامع طابع العمارة التقليدية في الدرعية القديمة، حيث احتوى على مصلى داخلي، وسرحة خارجية، وخلوة، واستحدثت إلى جواره مسقاة للوضوء، ومسطحات خضراء مطلة على وادي حنيفة، يرتادها الزوار والمتنزهون من أهالي الحي وسكان المحافظة.

جامع إسكان موظفي وزارة الخارجية

ومن بين أبرز المساجد الذي شيدتها الهيئة في مدينة الرياض، الجامع الكبير لإسكان موظفي وزارة الخارجية على مساحة ١٠١٠ أمتار مربعة ليستوعب ١٠٠٠ مصل، وقد نال بدوره، ضمن مشروع المجمع السكني لموظفي وزارة الخارجية بالرياض، «جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب» عن تميز تصميمه وإبراز السمات الثقافية والبيئية في هياكله العمرانية وسط محيط يتوفر على المتطلبات الدينية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والترفيهية.

جامع حي السفارات

وفي الجانب الغربي من المدينة، شيدت الهيئة جامع حي السفارات الكبير إلى جوار ساحة الكندي المفتوحة، على مساحة ٥٨٣٠ متراً مربعاً بما يستوعب خمسة آلاف مصل، وقد فاز الجامع بـ «جائزة ندوة عمارة المساجد» التي قدمتها جامعة الملك سعود في شوال ١٤١٧هـ، فيما فاز حي السفارات الذي نفذته الهيئة بـ «جائزة أغا خان للعمارة المتخصصة» عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م)، و «جائزة المشروع المعماري لمنظمة المدن العربية» في دورتها الثالثة عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) التي عقدت بمدينة الرباط في المغرب.

وتمتد قائمة المساجد التي شيدتها الهيئة لتشمل عشرات المساجد داخل مدينة الرياض وفي محافظات منطقتها، فمن بينها على سبيل المثال: أربعة في حي السفارات، ومسجد الإمام فيصل بن تركي على شارع الثميري بجوار قصر (المصمك) الأثري، وجامع الملك فهد في حي الملز، ومسجد ابن قباع بجوار المحكمة العامة في الرياض، وترميم جامع الملك سعود بالناصرية.

جامع حي السفارات

جامع الملك عبدالعزيز من الداخل

جامع الإمام تركي بن عبدالله من الداخل

الرئاسة العامة لهيئة الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر

الهيئة العليا
لتطوير مدينة الرياض

تعاون مثمر ساهم في تعزيز الأجواء الترويحية في الأماكن العامة

٤٠٪ من وفيات حوادث السير من المشاة

٣٣٪ من بينهم أطفال

اللجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض